الدراسة الثانية
الجامعة المنتجة
وخصخصة التعليم الجامعي

- مقدمة

- الفصل الأول : مفهوم خصخصة التعليم الجامعي وأنماطها

- الفصل الثاني : مفهوم الجامعة المنتجة وأسسها وتخصصاتها

- الفصل الثالث : دور الجامعة المنتجة فى مواجهة خصخصة التعليم الجامعي

الفصل الأول

مفهوم خصخصة التعليم الجامعي

وأنماطها

مقدمة :

تعيش البشرية اليوم عصراً له من السمات والخصائص ما لم يتسم به أي عصر من العصور السابقة، فقد اتسم هذا العصر بتغيرات مذهلة ومتلاحقة في شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة، ففي المجال السياسي تقلص دور الدولة، نظراً لظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية، والتي أصبحت تلعب دوراً فعالاً في معالجة قضايا كثيرة مثل قضايا حقوق الإنسان، والسكان، والبيئة.

الأمر الذي أدى إلى وجود المجتمع المدني العالمي الذي أصبح يراقب نشاطات الدول وسياساتها في القضايا الاجتماعية والإنسانية [1] .

وفي مجال العلم والتكنولوجيا أصبح التزايد المعرفي مذهلاً إلى الدرجة التي جعلت بعض الكتابات تعتبر أن كلمة "انفجار" هي أصدق تعبير عن هذا التزايد كما صاحب هذا الانفجار سرعة مذهلة في تطبيق نتائج العلم، وهو ما يسمى بالتكنولوجيا مما أسهم في تغيير معالم الحياة ووقعها بشكل كبير.

أما في المجال الاقتصادي فقد ظهرت بعض المستجدات والتطورات الاقتصادية من أبرزها الدور المتزايد للشركات عابرة القارات، والتي ليس لها هوية أو جنسية محددة، وليست تنتمي لدولة أو منطقة جغرافية معينة. وكذلك الاتجاه العالمي المتزايد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية التي دخلت مرحلة الانفتاح التام غير الخاضع للقيود أو التحكم، وذلك بعد توقيع اتفاقية الجات وقيام منظمة التجارة العالمية عام١٩٩٦م[2].

---

(1) عبد الخالق عبدالله ، " العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها "، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٨٥ .

(2) المرجع السابق، ص ٧١ .

هذا بالإضافة إلى انتشار النموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي كان من أبرز نتائجه تحرير الاقتصاد ونمو وانتشار القطاع الخاص أو نمو وانتشار "الخصخصة" "Privatization" في معظم المجتمعات.

ولقد شهدت قضية الخصخصة اهتماماً متزايداً منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، فعلى الصعيد النظري تزايدت الأدبيات التي عالجت الخصخصة، وأوضحت أهميتها في رفع كفاءة واستغلال الموارد بوجه عام، وتسهيل عملية التنمية بوجه خاص.

أما على الصعيد العملي فقد قامت كثير من الحكومات بخصخصة بعض الشركات، فعلى سبيل المثال قامت حكومة مارجريت تاتشر المحافظة في المملكة المتحدة بتحويل شركتي الاتصالات والغاز من القطاع العام إلى القطاع الخاص في بداية ثمانينيات القرن العشرين[1].

ثم انتقلت الخصخصة بعد ذلك إلى الدول الأوربية الأخرى وبخاصة فرنسا، ثم إلى الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا.

وفي مجال التعليم شهدت عملية خصخصة التعليم الجامعي نمواً ملحوظاً في العديد من بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث أصبحت مؤسسات التعليم الجامعي الخاص تحتل نسبة لا تقل عن ٥٠% من مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول مثل كوريا الجنوبية، والفلبين واليابان [2].

وفي مصر كان إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية محدوداً إلى درجة كبيرة في الفترة التي تلت قيام ثورة ١٩٥٢م، وظل الوضع على ما هو عليه حتى

---

(1) يوسف خليفة اليوسف، " آفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة "، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، المجلد ٢٥، العدد ٤، شتاء ١٩٩٧، ص ٣١ .

(2) جاند هيالا ب. ج. تيلاك، " تخصيص التعليم العالي "، مجلة التربية الفصلية، مستقبليات، المجلد ٢١، العدد ٢، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٧٤ .

منتصف سبعينيات القرن العشرين، حيث اتجهت الحكومة إلى تطبيق ما أطلق عليه "سياسة الانفتاح الاقتصادي" التي قامت على تشجيع القطاع الخاص في جميع المجالات ومن بينها المجال التعليمي.

ومع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي بدأت الفئات الاجتماعية القادرة ـ نتيجة لعدم رضائها عن التعليم في المدارس الحكومية ذات المستوى المتدني ـ في العدول عن إرسال أبنائهم إليها، وشرعت في استحداث نظامها التعليمي الخاص الذي يتناسب مع توجهاتها وطموحاتها، وكان من بين القنوات التعليمية التي طالبت بها تلك الفئات الجامعة الخاصة [1]. ولقد تعرضت فكرة إنشاء الجامعة الخاصة في مصر للظهور والاختفاء عدة مرات، وارتبط ذلك بمجموعة من العوامل من أهمها النقد الموجه من قبل السلطة السياسية وأساتذة الجامعات والخبراء في مجال التعليم [2]. وظلت هذه الفكرة تثير الجدل والنقاش في مختلف الأوساط، وأبدت مجموعة كبيرة من الآراء معارضتها وتحفظاتها على إنشاء هذه الجامعة، وعلى الرغم من ذلك فقد صدر القانون رقم ١٠١ لعام ١٩٩٢م والذي سمح بإنشاء أربع جامعات خاصة في مصر هي :

جامعة مصر الدولية .

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

جامعة السادس من أكتوبر .

جامعة أكتوبر للآداب والعلوم الحديثة .

كما صدرت اللائحة التنفيذية لهذه الجامعات الأربع في ١٩٩٦/١١/٢٧م [3].

---

(1) عنتر لطفي محمد، " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر: دراسة نقدية "، مجلة التربية المعاصرة ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ، العدد التاسع والثلاثون ، السنة الثانية عشر ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ٥٦ .

(2) عمرو هاشم ربيع ، الجامعة الأهلية وإصلاح التعليم ، صحيفة الأهرام ، ١٩٩٠/١/١٩ ، ص ٤ .

(3) حامد عمار، "الجامعات الخاصة في الميزان"، كتاب المحروسة (٣٨)، رابطة التربية الحديثة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٧.

وعلى الرغم من صدور القانون السابق ولائحته التنفيذية، وبداية عمل بعض هذه الجامعات، إلا أن الكتابات التي تناولت هذه القضية لم تنقطع بل ازدادت.

وقد أشارت بعض هذه الكتابات إلى المشكلات التي ستترتب على وجود الجامعات الخاصة في مصر [1]، وأشار بعضها الآخر إلى أوجه الخلل والقصور التي تعاني منها هذه الجامعات في الواقع [2]. وقد دفع هذا بعض المهتمين إلى البحث عن بدائل أخرى يمكن من خلالها التغلب على مبررات إنشاء الجامعات الخاصة في

---

(1) من هذه الكتابات على سبيل المثال :

- سعيد إسماعيل على ، " لا لهذه الجامعة "، مجلة دراسات تربوية ، المجلد الثامن ، الجزء (٤٧) ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٩-٣٤ .
- سعيد إسماعيل على ، " مستقبل التعليم المصري في ظل الخصخصة " ،مجلة دراسات تربوية ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ، المجلد ٨ ، الجزء ٥٢ ، ١٩٩٣، ص ص٣٠- ٣٩ .
- شبل بدران الغريب ، " الجامعات الخاصة : دعم للاستثمار أم للاستقرار الاجتماعي "، مجلة التربية المعاصرة ، السنة الرابعة عشر ، العدد ٤٦ ، أبريل ١٩٩٧ ، ص ص ٥- ٣٩ .
- عنتر لطفي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥١- ٩٨ .
- حامد عمار ، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، سلسلة دراسات في التربية والثقافة رقم (٤) (القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٥) ، ص ص ٩٥- ١٠٢.
- عصام الدين هلال، " الجامعات المصرية الخاصة في إطار اللحظة التاريخية الراهنة " مجلة التربية المعاصرة ، السنة العاشرة ، العدد ٢٩ ، ديسمبر ١٩٩٣ ، ص ص ٦٩- ١٤٩ .

(2) من هذه الكتابات على سبيل المثال :

- يونس ناصر ، " تقرير عن المؤتمر السابع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي : المحور الخاص بمؤسسات التعليم العالي الخاصة"، المجلة العربية للتربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، يونيو ١٩٩٩ ، ص ص ١٩،٢٠ .
- نادر فرجاني ، " التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية " ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٣٧، نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ص ٩٨-١٠١ .
- حامد عمار ، " الجامعات الخاصة في الميزان " ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩-١١ ، ص ص ١٨-١٩ .
- سعيد إسماعيل على ، التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨) ، ص ٣٠ .
- محمد صديق حمادة ، " الجامعات الخاصة يمكن أن تكون نموذجاً تعليماً حضارياً ولكن !! " ، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي: رؤية لجامعة المستقبل، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩، المجلد الأول، ص ٢٥٦.

مصر وأغراضها، بحيث لا يترتب على تطبيق هذه البدائل المشكلات المرتبطة بتلك الجامعات. ومن أبرز البدائل التي طرحت في هذا المجال إعادة النظر في وضع الجامعات الحكومية، بحيث تصبح هذه الجامعات جامعات منتجة تلبي احتياجات المجتمع من الكوادر البشرية بالمواصفات المطلوبة، وتهتم بدراسة مشكلات المجتمع وتقدم الحلول المناسبة لها، وتشمل التخصصات التي تتمشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي، ولا تقتصر شروط القبول بها على مجرد مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة، بل تتضمن إلى جانب ذلك شروط أخرى.

ولعل طرح فكرة " الجامعة المنتجة " كأحد البدائل للجامعات الخاصة في مصر أثار العديد من التساؤلات من أهمها: ما مدى إمكانية تنفيذ هذه الفكرة في الجامعات الحكومية؟ وما التصور الذي يمكن أن تكون عليه عناصر هذه الجامعة؟ وإلى أي مدى يمكن أن تسهم تلك الجامعة في التغلب على مبررات وأغراض إنشاء الجامعات الخاصة في مصر؟ وغيرها من التساؤلات الأخرى التي سنحاول الإجابة عنها في صفحات هذا الكتاب.

بعض الدراسات السابقة فى مجال خصخصة التعليم الجامعي والجامعة المنتجة:

اقتصرنا على عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بالدراسة الحالية، وتم تصنيف هذه الدراسات في محورين هما:-

المحور الأول:- دراسات تتعلق بخصخصة التعليم الجامعي.

ودراسات هذا المحور تم تقسيمها إلى:-

i. دراسات تعارض خصخصة التعليم الجامعي.

ii. دراسات تؤيد خصخصة التعليم الجامعي بضوابط معينة.

المحور الثاني:- دراسات تتعلق بالجامعة المنتجة.

ويمكن توضيح دراسات هذين المحورين على النحو التالي.

أولاً:- دراسات المحور الأول.

أ-دراسات تعارض خصخصة التعليم الجامعي:-

من خلال مسح وتحليل هذه الدراسات [1] تبين للباحث أنها اهتمت بتحديد وتوضيح المعوقات والمشكلات المرتبطة بخصخصة التعليم الجامعي أو بوجود الجامعات الخاصة، وكان من أهم المشكلات التي توصلت إليها تلك الدراسات ما يلي:

- عدم توافر متطلبات إنشاء الجامعات الخاصة في مصر والتي من أهمها التمويل وأعضاء هيئة التدريس والمباني المناسبة والتجهيزات.
- التأثير السلبي على الجامعات الحكومية في العديد من الجوانب التي من أبرزها انتقال بعض أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية إلى الجامعات الخاصة نظراً لارتفاع مرتباتها.
- تقويض المكتسبات الوطنية من مجانية التعليم.

---

(1) راجع:

- شبل بدران الغريب ، " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطني والفكر التبعي " ، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي : آفاق مستقبلية " ، ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠ ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، المجلد الأول ، ص ص ٩١-١٢١ .
- جابر محمود طلبة ، "خصخصة التعليم العالي في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة: دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٩-٢٠٥.
- عصام الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، نفس الصفحات.
- عنتر لطفي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥١ -٩٨

- **Eddy , J. and others "Privatization of Higher Education Services", Higher Education, Vol. 33, Jan 97, pp, 578-591.Marginson, Simon, "Pitfalls in the Privatization of Higher Education in Australia", comparative Higher Education Review, Vol. 41, Nov 1997, pp, 460 – 480.**

- إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، نظراً لتباين البيئات التعليمية بالجامعات الخاصة عن الجامعات الحكومية. كما أن التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة وتزايد الإقبال عليها سوف يجعل من العامل المادي محوراً أساسياً للتمايز بين أفراد المجتمع، وبالتالي سيدعم التمايز الطبقي والفوارق بين الطبقات.
- إفساح المجال للطلاب ذوي القدرات العقلية المحدودة والتحصيل المنخفض للحصول على شهادات علمية عالية، وفي ضوء ما لدى هؤلاء الطلاب من قدرات مادية وسلطة من المتوقع أن يتولوا المناصب العليا وإدارة شئون المجتمع. وهذا يعني أن قيادة المجتمع المصري مستقبلاً ستكون لفئة من الأفراد يفتقدون لكثير من مقومات القيادة في هذا العصر.
- ارتفاع الرسوم التي يدفعها الطلاب في الجامعات الخاصة.
- تدخل التمويل الأجنبي – أياً كان مصدره – في مجال التعليم له خطورته على الأمن القومي، لأن المستثمر سيقف بالضرورة على اتجاه حركة أمواله واستثماراته للاطمئنان على أهدافه الربحية وغير الربحية. مما يمكن هذا الشريك الأجنبي من الإطلاع على كل ما يهمه من المشروعات التي يساهم فيها، الأمر الذي يمثل خطورة غير منظورة على الأمن القومي المصري، ولا سيما إذا كان النشاط يتعلق بالقوى البشرية وإعدادها لخدمة المجتمع. كما أن التمويل الخارجي يعني وجود خبراء من جانب الممولين يعملون في الجامعات الخاصة، ويعني أيضاً بحوثاً مشتركة، وقد يكون في ذلك خطورة إن اتصل الأمر بإحصاءات ومعلومات وبيانات قومية.
- اختصاص أبناء القادرين مادياً بفرص التعليم العالي، بينما لا تتاح هذه الفرص لأبناء غير القادرين مادياً، حتى إن تساووا في مجموع درجات النجاح بالثانوية العامة. وسوف يزرع هذا التمييز الحقد في النفوس، ويولد العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع الواحد، وفي هذا تأثير على السلام

الاجتماعي والوحدة الوطنية، وتناقض مع ديمقراطية التعليم الجامعي كأحد مقومات الأمن القومي.

- يمكن أن تستخدم الجامعات الخاصة كذريعة لتحويل الطلاب الذين التحقوا بكليات مثل الطب والصيدلة والهندسة في الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية الخاصة دون أن يعترض أحد، وذلك لأن الجامعة الخاصة جامعة غير حكومية وغير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات الذي يمنع تحويل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية الحكومية.

ب- دراسات تؤيد خصخصة التعليم الجامعي بضوابط معينة :

أيدت هذه الدراسات [1] وجود الجامعات الخاصة ولكن بضوابط معينة يمكن أن ترشد – من وجهة نظرها – هذا التوجه وتتغلب على سلبياته، ومن خلال مسح وتحليل دراسات هذا المحور تم التعرف على هذه الضوابط، وكان من أبرزها:-

- إنشاء الجامعات الخاصة في مناطق قليلة السكان وبصفة خاصة في المدن الجديدة والمناطق التي تحتاج إلى جهود تنموية.

---

(1) راجع:

- جمال على الدهشان ، " إنشاء جامعة خاصة في مصر بين التأييد والرفض " مجلة البحوث النفسية والتربوية ، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، السنة الثامنة ، العدد الخامس ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٩ ــ ٨١ .
- محمد إبراهيم الشطلاوي ، " الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين في الأهرام الاقتصادي "، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة المنصورة، التعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية في الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م ، ص ص ٢٣-٤٩
- تودري مرقص حنا ، "موقف الرأي العام من إنشاء الجامعات الخاصة من مصر" ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥١- ١٠٨
- سامية السعيد بغاغو ، "رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر" ، مجلة التربية المعاصرة ، السنة الحادية عشر ، العدد الحادي والثلاثون ، مارس ١٩٩٤م ، ص ص ٧- ٥٦

- Jerry D.and others , "Privatizing University Properties" , Planning for Higher Education, Vol. 24, Summer 1996, pp, 18-22.

- ألا تقتصر شروط قبول الطلاب بالجامعات الخاصة على مقدار ما يدفعه الطالب من مال، وإنما يجب مراعاة المستوى العلمي للطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة، ويتطلب هذا مراعاة ما يلي:-

١. أن يكون هناك حد أدنى للقبول بكليات الجامعة الخاصة، ويفضل أن يكون قبول الطلاب بفارق ٥ % فقط من مجموع القبول بالكليات المناظرة في الجامعات الحكومية.

٢. عقد اختبارات تقيس قدرات الطلاب لتحديد التخصصات التي تتناسب معهم.

- ألا يبدأ العمل بالجامعة الخاصة قبل توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لها، ومن الضروري أن تمتلك هذه الجامعات أحدث الأجهزة والتكنولوجيا، وأن تكون ذات إمكانات تمكنها من تحقيق التطور العلمي المنشود.

- ضرورة إشراف الدولة على الجامعات الخاصة ويتطلب هذا مجموعة من الإجراءات من أهمها:-

١. إنشاء مجلس علمي على أعلى مستوى لإعتماد شهادات هذه الجامعات قبل التصريح بإنشائها، وقبل الاعتراف بشهاداتها.

٢. إصدار قرار يعطي الحق للمجلس الأعلى للجامعات لمتابعة الجامعات الخاصة، خاصة المستوى العلمي للقائمين بالتدريس ومحتوى المقررات، وعدد الساعات التي تدرس والامتحانات، والمصروفات الدراسية.

٣. تعيين أستاذ أو أكثر في الجامعات الخاصة على نفقة وزارة التعليم العالي.

- ألا يسمح لرأس المال الأجنبي بالتدخل كعنصر أساسي لتمويل الجامعة الخاصة.

- أن تكون التخصصات التي تشملها الجامعة الخاصة حديثة ومختلفة عن تخصصات الجامعات الحكومية، وأن ترتبط هذه التخصصات بخطط التنمية وباحتياجات المجتمع المستقبلية.
- تخصيص نسبة معنية من الأماكن المجانية في الجامعة الخاصة للطلاب الفقراء المتفوقين، بما يسهم في تطوير وتحسين نوعية الطلاب الملتحقين بالجامعة.
- وضع ضوابط للاتصالات الخارجية للجامعات الخاصة بما يضمن أمن مصر.
- التأكد من أن هذه الجامعات تدعم مواطنة الطالب من خلال مراجعة أهدافها ومناهجها.
- ألا تشارك هذه الجامعات في أية أعمال استثمارية في غير مجال التعليم العالي.
- أن تستخدم الجامعة الخاصة الأساليب الإدارية الحديثة في تسجيل الطلاب ومتابعتهم وتقييمهم.
- ألا تقتصر هذه الجامعات على الانتدابات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، ولكن لابد من إعداد خطة زمنية دقيقة لتأهيل عدد من الخريجين في الداخل والخارج وخصوصاً في التخصصات الحديثة.
- إجراء دراسات تقويمية للجامعة الخاصة أولاً بأول.
- وضع ضوابط لضمان مشاركة خريجي الجامعات الخاصة في خريطة العمل الوطني بمصر، والاستفادة من تخصصاتهم التي لا نظير لها في الجامعات الحكومية.
- ألا تلتزم الدولة بتعيين خريجي الجامعات الخاصة.

ثانياً:- دراسات المحور الثاني :

ركزت هذه الدراسات على فكرة الجامعة المنتجة كاتجاه حديث يمكن أن يسهم في التغلب على بعض مشكلات التعليم الجامعي، ومن ثم يعمل على تطويره.

ونظراً للارتباط القوي بين دراسات هذا المحور والدراسة الحالية سوف نتناول كل دراسة على حدة حتى يتسنى توضيح ما ناقشته تلك الدراسات بشيء من التفصيل.

- دراسة " عبد الإله الخشاب ومجذاب بدر العناد، ١٩٩٦" [1].

استهدفت هذه الدراسة تحديد فلسفة الجامعة المنتجة ودورها ومجالاتها، ومن خلال استخدام المنهج الوصفى توصلت الدراسة إلى أن الجامعة المنتجة لا تعني تحول الجامعة إلى القيام بنشاطات تجارية أو إنتاجية تبعدها عن مهامها الأساسية، بل إن هذه الأنشطة مرتبطة بمهام الجامعة وناتجة عنها، كما أن الجامعة المنتجة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع وتشارك مشاركة فعالة في تلبية احتياجاته وتقديم الخدمات المختلفة لأفراده.

وأوضحت الدراسة أن دور الجامعة المنتجة يتضمن جوانب كثيرة منها إعداد الخريجين بالمواصفات المتوقعة وبالشكل الذي يساعدهم على أداء دورهم في مجال العمل، وتوسيع برامج التعليم المستمر والتدريب.

ثم عرضت الدراسة بعض مجالات الجامعة المنتجة وهي البحث العلمي والنشاطات الإنتاجية.

هذا وقد توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات منها أن هذا التوجه في معظم الجامعات العربية لم يبلغ بعد المستوى المطلوب، إذ لم تهتم هذه الجامعات حتى الآن بتطوير التفاعل مع المجتمع، مما أبقى مساهمتها في متابعة نتائج الثورة العلمية التقنية التي يشهدها العالم حالياً محدودة نسبياً.

---

(1) عبد الإله الخشاب ، مجذاب بدر العناد ، " الجامعة المنتجة : الفلسفة والوسائل " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، العدد (٣)، يناير ١٩٩٦م، ص ص ٧-٢٣ .

- دراسة " أحمد صيداوي، ١٩٩٦" [١] :

كان الهدف من هذه الدراسة هو عرض وتوضيح مجموعة من الاتجاهات والتوجهات الإصلاحية في التعليم العالي تسهم في التغلب على ما تعانيه مؤسساته عامة والجامعات خاصة من مشكلات وتحديات.

ولتوضيح هذه الاتجاهات والتوجهات عرض الباحث محورين للإصلاح، المحور الأول هو الإصلاح المؤسسي وتعرض فيه الباحث لنماذج متعددة من الصيغ الجامعية التي يمكن تطبيقها مثل: الجامعات القومية، الجامعات المنتجة، الجامعة الممنوحة أراضيها، الجامعة المفتوحة.

والمحور الثاني أوضح فيه كيفية إصلاح وتطوير مراحل الدراسات الجامعية الأولى ومراحل الدراسات الجامعية العليا.

هذا، وقد حدد في عرضه لنموذج الجامعة المنتجة: مفهومها، وبعض الفوائد التي يمكن أن تتحقق من خلال تطبيق هذا النموذج كان من أبرزها تآخي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع تآخيا طبيعياً وثيقاً، وحصول الجامعة المنتجة على أجور نظير تقديم خدمات مجتمعية يقوم بها موظفوها وطلابها.

- دراسة " ميستر ريكارد، ١٩٩٨" [٢] :

سعت هذه الدراسة إلى تقويم الجهود التي تقوم بها جامعة ديبول في شيكاغو لتحقيق الارتباط الفعال بين الجامعة والمجتمع. ولتحقيق هذا الهدف اختارت الدراسة ثلاث مجالات تقدم الجامعة من خلالها خدماتها للمجتمع، وهذه المجالات

---

(1) أحمد صيداوي ، " إتجاهات وتوجهات إصلاحية في التعليم العالي " ، المجلة العربية للتعليم العالي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، العدد ٢٢، ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ص ٧٦-١١٩ .

(2) Meister, Richard, J ., " Engagement with society at Depaul University " , Liberal Education ,vol .84 , NO 4, Fall 1998,PP ,56 -61 .

هي: الخدمات التعليمية، التدريب التحويلي، البحوث التطبيقية، ومن خلال تحليل جهود الجامعة في كل من هذه المجالات توصلت الدراسة إلى أن جامعة ديبول تسهم بمستوى مرتفع في مجالي الخدمات التعليمية والتدريب التحويلي، أما بالنسبة لمجال البحوث التطبيقية فقد كان مستوى إسهام الجامعة فيه أقل من المجالين الآخرين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المعوقات التي تعوق الارتباط الفعال بين الجامعة والمجتمع كان من أهمها: تقليدية البرامج الجامعية، وضعف ثقة المجتمع في قدرة الجامعة على حل مشكلاته، وغياب التنسيق بين احتياجات المجتمع البشرية وشروط قبول الطلاب بالجامعة.

- دراسة " جامسون وآخرون ١٩٩٨"[١] :

حاولت هذه الدراسة تحديد الدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعة لتحقيق الارتباط بالمجتمع، وتناولت الدراسة ثلاث مجالات تعبر عن هذا الدور هي: الخدمات الطلابية، والخدمات التعليمية، والخدمات العامة.

وحددت الدراسة الأنشطة والجهود التي ينبغي أن تقدمها الجامعة في المجالات الثلاثة السابقة، وتوصلت إلى أن من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الارتباط الفعال بين الجامعة والمجتمع تلبية الجامعة لاحتياجات المجتمع من الأفراد بالشروط والمواصفات المرجوة، وإدراك المجتمع لاحتياجات الجامعة خاصة الاحتياجات المادية، وإسهامه في تلبية تلك الاحتياجات.

---

(1) Gamson, z. and others, " The university in Engagement with society ", Liberal Education, vol. 84, NO. 2, sept. 1998 ,PP, 20-25

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استقراء دراسات المحور الأول، تبين أن الدراسات التي عارضت خصخصة التعليم الجامعي استندت في معارضتها على مجموعة من المشكلات ستترتب على وجود الجامعات الخاصة، وهذه المشكلات سيكون لها آثارها السلبية على معظم مجالات المجتمع، وبالتالي فمن وجهة نظر هذه الدراسات يمكن أن تطرح خصخصة التعليم الجامعي من المشكلات أكثر مما تحل منها.

أما الدراسات التي أيدت خصخصة التعليم الجامعي بضوابط معينة، فهذه الدراسات ترى أن الالتزام بالضوابط التي وضعتها يضمن أن تكون الجامعات الخاصة نموذجاً تعليمياً ناجحاً يسهم في حل كثير من مشكلات التعليم الجامعي.

والدراسة الحالية تتشكك في إمكانية تنفيذ هذه الضوابط في ظل المناخ السائد في المجتمع، وفي ظل طبيعة القطاع الخاص الرأسمالي وأهدافه.

وعلى ذلك فالدراسة الحالية تتفق مع الدراسات التي عارضت وجود الجامعات الخاصة، بمعنى أنها تعترض على أن يقوم القطاع الخاص بإدارة وتمويل جامعات خاصة به دون اشتراك الدولة أو القطاع العام، وفي نفس الوقت ترى هذه الدراسة أنه لا مانع من وجود أنماط أخرى من التعليم الجامعي الخاص يشترك في تمويلها وإدارتها القطاع الخاص والقطاع العام، وتتفق هذه الأنماط من التعليم مع نمط الخصخصة المعتدلة والذي سبقت الإشارة إليه من قبل.

وبخصوص دراسات المحور الثاني والتي تناولت موضوع الجامعة المنتجة، يمكن القول بأن الدراستين العربيتين ركزتا بشكل عام على توضيح مفهوم الجامعة المنتجة وأدوارها والفوائد التي يمكن أن تتحقق من خلال تطبيقها، أما الدراستان الأجنبيتان فركزتا على طبيعة وأبعاد المهام التي ينبغي أن تقوم بها الجامعة لتحقيق الارتباط الفعال بالمجتمع، والعوامل المؤثرة على أداء هذه المهام، باعتبار أن ذلك من أهم أدوار الجامعة المنتجة.

ولتوضيح أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات التي تناولت الجامعة المنتجة، خاصة الدراستين العربيتين، يمكن القول بأن الدراسة الحالية ستتعرض بالدراسة والتحليل لمجموعة من النقاط لم تعالجها هذه الدراسات، ومن أبرز هذه النقاط ما يلي:-

- الأسس التي تنطلق منها الجامعة المنتجة.
- وظائف الجامعة المنتجة ومضمون كل منها.
- التخصصات التي ينبغي أن تشملها الجامعة المنتجة.
- شروط قبول الطلاب بالجامعة المنتجة.
- الدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعة المنتجة في تحقيق أغراض خصخصة التعليم الجامعي.

هذا، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية ستتناول الجامعة المنتجة كبديل لخصخصة التعليم الجامعي في ، وقد يتطلب هذا إجراء العديد من التعديلات والإضافات في العناصر المختلفة لهذه الجامعة سواء في وظائفها أو تخصصاتها أو شروط القبول بها، وذلك حتى تحقق الجامعة المنتجة دورها المتوقع في معالجة بعض مشكلات الجامعات الحكومية، ومن ثم تسهم بصورة فعالة في تحقيق أغراض خصخصة التعليم الجامعي.

الفصل الثاني
مفهوم الجامعة المنتجة
(أسسها وتخصصاتها)

مفهوم خصخصة التعليم الجامعي :

يعتبر مصطلح "الخصخصة" من المصطلحات الحديثة نسبياً حيث لم يصبح شائعاً إلا في أواخر سبعينيات القرن العشرين. وقد تعددت الكلمات التي استخدمت لترجمة كلمة Privatization، حيث أطلق عليها كلمة الخوصصة، والاستخصاص، والمخصصة، والتخصيص، والخصخصة [1]. ونحن نفضل كلمة الخصخصة ولذا سنلتزم بها في دراستنا الحالية.

أما بخصوص مفهوم الخصخصة فقد تم استقراء مجموعة من الدراسات والبحوث والكتابات [2] التي تناولت هذه القضية، وتوصلنا إلى أن مفهوم الخصخصة يتضمن مجموعة من العناصر والممارسات من أبرزها:

- السماح للقطاع الخاص بإدارة وتمويل المشروعات الاقتصادية الإنتاجية بما يتوافق مع آليات ومتطلبات السوق وخدمة المستهلك.
- تحويل الخدمات التي تقوم بها المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.
- إجراء تغييرات قانونية واقتصادية، وتوفير المناخ الذي يسمح للقطاع الخاص بتحقيق أهدافه في المؤسسات التي سيديرها ويمولها.
- إتباع أساليب عمل وطرق جديدة تهتم في المقام الأول بالمنافسة وتلبية احتياجات السوق.

---

(1) سامية السعيد بفاغو، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦ .

(2) انظر على سبيل المثال:

- عنتر لطفي محمد ، مرجع سبق ذكره .
- جابر محمود طلبة ، مرجع سبق ذكره .
- عصام الدين طلال ، مرجع سبق ذكره .
- شبل بدران الغريب ، " الجامعات الخاصة دعم للاستثمار، أم للاستقرار الاجتماعي "، مرجع سبق ذكره .
- حامد عمار ، " الجامعات الخاصة في الميزان " ، مرجع سبق ذكره.

وفي ضوء هذه النقاط يمكن تحديد مفهوم الخصخصة في هذه الدراسة بأنه: العملية التي بموجبها يتمكن القطاع الخاص من إدارة وتمويل المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها تحقيق ربح وعائد مالي.

وتمشياً مع المعنى السابق للخصخصة يمكن تحديد مفهوم خصخصة التعليم الجامعي في هذه الدراسة بأنها: قيام القطاع الخاص بتمويل وإدارة مؤسسات جامعية لتحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها تحقيق ربح وعائد مالي وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

أنماط خصخصة التعليم العالي والجامعي والمؤسسات التي تمثلها :

تتعدد أنماط خصخصة التعليم العالي والجامعي ما بين خصخصة قصوى وخصخصة معتدلة وخصخصة مرغوبة، وسنبين في هذه الجزئية خصائص كل نمط والمؤسسات التعليمية التي تمثله، ثم نوضح نمط الخصخصة المقصود في دراستنا الحالية.

ويمكن تقسيم أنماط خصخصة التعليم العالي والجامعي إلى ثلاثة أنماط هي:

نمط الخصخصة القصوى :

في هذا النمط من الخصخصة يتولى القطاع الخاص إدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي من كليات وجامعات خاصة دون أي إعانة أو تدخل من الدولة، ويرى البعض أن هذا النمط من المؤسسات الخاصة كلياً وغير المعانة يسهم في التخفيف من العبء المالي الذي تتحمله الدولة حيال التعليم العالي، ولكن كلفة هذه المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية على المجتمع باهظة على المدى

الطويل[1]، وتعد الجامعات الخاصة في مصر والتي سمح القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م بإنشائها مثالاً على نمط الخصخصة القصوى وهو النمط الذي نقصده في دراستنا الحالية.

نمط الخصخصة المعتدلة :

في هذا النمط من الخصخصة تتولى الدولة مسؤولية تمويل مؤسسات التعليم العالي بشكل شبه كامل بحيث تغطي نفقاتها على وجه التقريب على الرغم من نشأة هذه المؤسسات على يد جهات أهلية، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص هو الذي يتولى إداراتها. ومن المؤسسات التي تمثل نمط الخصخصة المعتدلة في مصر المعهد العالي للتكنولوجيا (خاص بمصروفات) المعهد الدولي للسياحة والفنادق (خاص بمصروفات)، المعاهد العليا الخاصة بمصروفات مثل معهد الخدمة الاجتماعية والمعاهد التجارية.

نمط الخصخصة المرغوبة:

يعني هذا النمط الخصوصية أكثر من الخصخصة، وفيه تتولى الدولة مسؤولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي، وتلجأ في الوقت نفسه – ضمن

---

(1) انظر على سبيل المثال :

- نادر فرجاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .
- حامد عمار ، " الجامعات الخاصة في الميزان " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .
- سعيد إسماعيل علي ، " لا .. لهذه الجامعة " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٣ ، ٣٤ .
- أنطون رحمة ، " اقتصاديات التعليم العالي العربي لمواجهة تحديات مطلع القرن الحادي والعشرين " ، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، ١٧–٢٠ إبريل ١٩٩٤، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت ، ص ص ٥٦٢ – ٥٦٤.
- عنتر لطفي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٠ .
- عدنان الأحمد، "التمويل العام والخاص للتعليم العالي: استراتيجية مقترحة"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المرافق للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، ١٧ – ١٩ إبريل ٢٠٠٠م، بيروت، ص ١٥.

حدود معقولة ومقبولة – إلى الترحيب بمصادر التمويل الخاصة أو الأهلية من منطلق أن التعليم العالي هو خدمة تقوم بها جهات ومؤسسات رسمية لصالح واستفادة فئات وقطاعات أهلية داخل نسيج المجتمع الواحد، وبالتالي فمن المرغوب فيه ألا تتحمل الدولة وحدها كامل تمويل التعليم ومن الضروري أن تشارك هذه الفئات والقطاعات في تحمل جزء ولو بسيط من هذا التمويل دون إجبار أو إكراه [1].

ومن أبرز الأمثلة على هذا النمط من الخصخصة ما حدث من تكاتف المصريين حيال إنشاء الجامعة الأهلية الوطنية عام (١٩٠٨).

هذا، والدراسة الحالية لا تعترض على نمط الخصخصة المعتدلة، ونمط الخصخصة المرغوبة، بل تؤيد هذين النمطين وترى أنه قد تكون هناك ضرورات مجتمعية تدعو إلى وجودهما، بينما تعترض على نمط الخصخصة القصوى وترى إن المشكلات التي ستترتب على وجود هذا النمط أكثر من الفوائد التي ستتحقق من خلاله.

– مبررات خصخصة التعليم الجامعي وأغراضها ومدى إمكانية تحقيقها من خلال الجامعات الخاصة :

لن نناقش هنا كل المبررات والأغراض التي يستند إليها مؤيدو خصخصة التعليم الجامعي، بل سنتعرض لنماذج منها فقط لنبين المؤشرات التي توضح أن هذه الأغراض لن تتحقق من خلال الجامعات الخاصة. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

أ – بعض مبررات وأغراض خصخصة التعليم الجامعي:

- إن التعليم الجامعي الخاص موجود في المجتمعات المتقدمة وناجح ويؤدي دوره إلى جانب التعليم الجامعي الحكومي، وأن الاتجاه إلى خصخصة التعليم اتجاه عالمي ينبغي أن نأخذ به في تعليمنا، وأن بعض مؤسسات

(1) عبد الإله الخشاب ومجذاب بدر العناد، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

التعليم الجامعي الخاص موجودة بالفعل عندنا مثل الجامعة الأمريكية والمعاهد العليا الخاصة فلماذا لا نرشد هذا الاتجاه؟.

- إن الجامعات الخاصة يمكنها تقديم تعليم جامعي جيد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ويمكنها تلبية حاجة المجتمع من التخصصات العلمية الحديثة غير المتوافرة في الجامعات الحكومية، وذلك لمرونة تمويل التعليم الجامعي الخاص. وبالتالي فالجامعات الخاصة ستكون جامعات للمستقبل وللمتميزين ذهنياً وعلمياً وليس للفاشلين.
- استيعاب أبناء الدول العربية الراغبين في الدراسة الجامعية خارج بلادهم، بعد أن تراجع إقبالهم في السنوات الأخيرة نظراً لتدهور مستوى التعليم في الجامعات المصرية، ومن ثم يتعين إعادة استيعابهم والاستفادة من المقابل المادي الذي يدفعونه بدلاً من تحوله إلى الجامعات الأوروبية [1].
- إنشاء الجامعات الخاصة سوف يؤدي إلى استيعاب أبناء القادرين مادياً والذين يرغبون في دراسة بعض التخصصات التي لا توفرها لهم الجامعات الحكومية، إما لعدم وجودها أو لأن مجموع درجاتهم في الثانوية العامة لا يمكنهم من الالتحاق بها. وسيترتب على هذا توفير كم كبير من العملة الصعبة التي كانت تنفق لاستكمال الطلبة لتعليمهم في الجامعات الأوروبية، ويمكن الاستفادة من هذه العملة في الإنفاق على التعليم في مصر. كما أن قبول الطلاب القادرين مادياً في الجامعات الخاصة سيؤدي إلى توفير أماكن بالجامعات الحكومية لغير القادرين مادياً من أبناء المجتمع.

---

(1) أحمد صيداوي، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

- التعليم الجامعي الخاص سيستجيب على نحو أسرع وأفضل لمطالب السوق، لتقديمه تعليم ملائم ومتميز يلبي حاجات الفرد والمجتمع [1].
- وجود التعليم الجامعي الخاص سيؤدي إلى إشاعة روح التنافس بين مؤسسات التعليم الجامعي باستخدام أساليب تعليمية متطورة وتبني نماذج تعليمية حديثة.

ب – مدى إمكانية تحقيق المبررات والأغراض السابقة من خلال وجود الجامعات الخاصة :

- بالنسبة للقول بأن التعليم الجامعي الخاص منتشر في الدول المتقدمة وناجح، وينبغي أن نستجيب لهذا الاتجاه مثل تلك الدول لتحقيق نفس النجاح الذي حققته. يمكن القول بأن هناك اختلافاً بين ظروف تلك الدول وظروف المجتمع المصري، كما أن طبيعة التعليم الجامعي الخاص في هذه الدول تختلف عن طبيعته في مصر؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية يشترك كل من التعليم الجامعي الخاص والحكومي – نتيجة تاريخ تطوري طويل في المجتمع – في الأهداف والأساليب والقيم التي تحكمهما؛ فمؤسسات التعليم الجامعي خاصة كانت أو حكومية تنتمي عضوياً إلى المجتمع الذي تقوم فيه، كما أن مؤسسات التعليم الجامعي أو العالي الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، تلعب في الواقع دوراً أهم نسبياً من تلك الحكومية في البحث المتقدم وفي الحفاظ على المعايير الأكاديمية الراقية، وهي أمور مكلفة جداً، حيث لا يمكن لمؤسسات التعليم الجامعي الخاصة الراقية وهي كلها غير ربحية أن تتحمل تكلفة هذا التميز. ولذلك فإن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية تبقى معتمدة على دعم الدولة،

(1) المرجع السابق، ص ٨٤.

وبخاصة " لتمويل الدراسات العليا والبحث العلمي، وعلى وجه الخصوص البحث الأساسي الذي لا يهتم قطاع الأعمال بدعمه في معظم الأحيان"[1].

وتضطر مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة الراقية التي تكتفي برسوم الدراسة فيها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تبذل جهوداً ضخمة للحفاظ على مستوى مرتفع من التدريس لطلبتها، فتنأى عن البرامج المكلفة في العلوم والدراسات العليا والبحث المتطور، وتقدم مساعدات مالية لأكثر من ٦٠% من الطلبة الملتحقين بها، ويتخرج حوالي نصف هؤلاء الطلبة وعليهم ديون تعليمهم. ولذلك تسود مقولة الآن في الغرب أن " خصخصة التعليم قد بلغت نهايتها " بمعنى ضرورة التوسع في المساعدات المالية للطلبة حتى لا يترتب على ارتفاع الرسوم تناقص الالتحاق [2]. هذا بالنسبة لمؤسسات التعليم الجامعي الخاصة الراقية في الولايات المتحدة الأمريكية فهل ستكون الجامعات الخاصة في مصر على نفس مستوى هذه الجامعات؟ وهل ستهتم بالمستوى التعليمي للطلاب حتى ولو ترتب على ذلك خسارة الجامعة مادياً؟ وإذا كانت هذه الجامعات الأمريكية تدعمها الدولة وتساعدها على الرغم من تنوع مصادر تمويلها، فهل ستساعد الدولة الجامعات الخاصة في مصر؟ وإذا حدث هذا فتكون الجامعات الحكومية هي الأولى بالمساعدة. كما أنه إذا احتاجت الجامعات الخاصة لمساعدة الدولة وهذا أمر متوقع، فمعنى هذا أنها ستزيد من الأعباء التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم بدلاً من أن تخفف منها كما يدعي مؤيدو الخصخصة.

---

(1) محمد عزت الموجود، "الصورة في جامعات الخليج ولماذا التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي"، رسالة الخليج العربي، الرياض، السنة الخامسة عشرة، العدد الثاني والخمسون، ١٩٩٤م، ص ١٠٢.

(2) عبد الفتاح إبراهيم تركي، "مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية: جدل البنى والوظائف"، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي،٨ – ١٠ يوليو ١٩٩٠م، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الأول، ص ١٥٣.

كما أنه ينبغي ألا ننسى أن الضوابط التي تضعها المجتمعات المتقدمة للمؤسسات الخاصة والربحية تحديداً للحفاظ على مصلحة المجتمع لا تنهض بأية فعالية في المجتمعات النامية؛ ففي ظل السياق المؤسسي الحالي في الدول العربية إذا أقام مستثمرون ذوو سطوة قطاعاً خاصاً يستهدف الربح في ميدان التعليم العالي فسيكون من الصعب على الإدارات الحكومية في هذه الدول أن تضبط مستوى جودة التعليم [1].

كما أنه مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن بعض الدول الرأسمالية مثل فرنسا لا يوجد بها إلا جامعات رسمية مجانية، ودول رأسمالية أخرى مثل كندا وبريطانيا والسويد لا يوجد بها إلا جامعات رسمية بمصروفات ومنح، أما الدول التي يوجد بها جامعات خاصة راقية مثل: كمبردج في إنجلترا، وهارفارد وبرنستون وبركلي في أمريكا، فهذه الجامعات تستمد تمويلها من الأوقاف والهبات والتبرعات وتسويق بحوثها وأنشطتها التدريبية بالإضافة إلى مساعدة الدولة – كما اتضح هذا سابقاً – وهذه المؤسسات لا يملكها أفراد ولا توزع أرباحاً وإنما تستخدم عوائدها في تطوير نفسها في المباني والمعدات واجتذاب كبار الأساتذة لتظل جامعات القمة في تميزها بصورة عامة [2].

أما بخصوص الاستدلال بوجود بعض مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مصر مثل المعاهد العليا الخاصة والجامعة الأمريكية، فيمكن القول بأن المعاهد العليا

---

(1) محمود عباس عابدين، " رؤية لتطوير التعليم الجامعي المصري" ، مجلة التربية والتنمية، القاهرة، السنة السادسة، العدد ١٦، مارس ١٩٩٩م، ص ٣٠٩.

(2) راجع:

- شفيق إبراهيم بليع، "حول الملامح الأساسية لتطوير التعليم الجامعي في مصر"، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي، رؤية لجامعة المستقبل، ٢٢ – ٢٤ مايو ١٩٩٩م، الجزء الأول، ص ٤.

- **Mike Abramson Alesamlan and others, Further and Higher Education partnerships: The Future forcollaboration (London: SRHE and Open university press, 1996), p, 65.**

الخاصة في مصر تعاني من العديد من أوجه الخلل والقصور والتي أشار إليها أحد المفكرين في تعبيره عن أحوال هذه المعاهد حيث قال "إن الدارس لهذه التجربة لا بد أنه سيصدم بالأوضاع المتردية لهذه المعاهد والتي تحولت في النهاية إلى تزويد السوق بمزيد من المتعطلين، وإفادة مجموعة من المنتفعين بآلاف من الجنيهات، مكاسب امتحانات ومحاضرات، وتوزيع كتب دون أن تستطيع هذه المعاهد أن تكون لنفسها كوادر خاصة، وظلت – وقد مر عليها بعض عشرات من السنين – تعتمد على الانتداب فضلاً عن نقص واضح في الأجهزة والمقومات الأساسية "[1]. والخوف أن تكون الجامعات الخاصة على النهج نفسه.

وبالنسبة للجامعة الأمريكية في مصر فلا يمكن القياس عليها؛ فلهذه الجامعة ظروفها التي يصعب أن تتوافر للجامعات الخاصة في مصر؛ فمصروفات الطالب تبلغ ما لا يقل عن خمسة عشر ألفا من الجنيهات وهو المبلغ الذي سيصعب على الجامعة الخاصة في مصر أن تطالب به طلابها وإلا فسوف تتحقق دعاوى المعارضين بأنها جامعة للأغنياء، حيث متوسط دخل الفرد السنوي في مصر لا يزيد عن ٦٠٠ دولار.

كما أن الجامعة الأمريكية تتلقى كما كبيراً من التبرعات عن طريق لجنة من شخصيات مرموقة، وتحصل على إعانات ضخمة من الحكومة الأمريكية وهو الأمر الذي يصعب حدوثه في مصر، وإلا فجامعات الدولة أولى وهي تعاني من قصور في التمويل [2].

وبالنسبة للقول بأن الجامعات الخاصة يمكنها تقديم تعليم جيد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وتلبية احتياجات المجتمع من التخصصات العلمية غير

---

(1) عبد الإله الحشاب، مجذاب بدر العناد، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

(2) Richard T. Ingram and Associates Governing public colleges and universities (San Francisco Jossey – Bass publishers, 1993), P, 40.

المتوافرة في الجامعات الحكومية، وهي جامعات للمتميزين علمياً وذهنياً. توجد بعض المؤشرات التي توضح عدم إمكانية تحقيق هذا الغرض منها أن هذه الجامعات لكي تقدم تعليماً جيداً يعتمد على التكنولوجيا الحديثة سيتطلب هذا توافر إمكانيات مادية باهظة خاصة في الكليات العملية، ولن تستطيع الجامعات الخاصة توفير هذه الإمكانيات في ضوء مواردها المادية المتاحة والتي تتمثل بصفة أساسية في المصروفات التي يدفعها الطلاب.

ولعل مما يؤكد عدم قدرة هذه الجامعات على توفير هذا النمط من التعليم ما توصلت إليه اللجنة العلمية المكلفة بتقييم كلية الطب في جامعة ٦ أكتوبر والمؤلفة من أعلام الطب في مصر، من أن الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لا تكفي إلا لاحتياجات السنة الأولى من الدراسة [1].

وجدير بالذكر أنه لو شكلت لجان أخرى لتقييم كليات أخرى في هذه الجامعات فإنها قد تصل إلى نتائج مشابهة.

وبخصوص القول بأن التعليم الجامعي الخاص سيلبي حاجة المجتمع من التخصصات العلمية النادرة غير المتوافرة في الجامعات الحكومية. في ضوء ظروف هذه الجامعات المادية والعلمية من المرجح أن تتكرر في الجامعات الخاصة التخصصات النظرية التي لا يحتاجها المجتمع، ولكنها قد تتفق مع مستوى الطلاب الملتحقين بالجامعة الخاصة وهم في الغالب منخفضي التحصيل الدراسي، حيث لا يستطيعون مسايرة التخصصات العلمية غير النمطية. ومن الناحية القانونية لا يوجد ما يمنع حدوث هذا، وذلك لأن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م لم يتضمن الإشارة إلى التخصصات العلمية غير النمطية، حيث رفض غالبية أعضاء مجلس الشعب إضافة عبارة " التخصصات العلمية غير النمطية " حتى تتاح الفرصة

---

(1) داخل جرنو، "التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل" بحث مقدم للمؤتمر العلمي المصاحب للدورة ٣٣ لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، ١٧ – ١٩ إبريل ٢٠٠٠م، ص٤.

للجامعات الخاصة في اختيار التخصصات التي تراها، والتي قد تكون غير مناسبة لاحتياجات المجتمع [1].

أما الجزئية المتعلقة بأن الجامعات الخاصة ستكون للمتميزين علمياً وذهنياً، فكيف يتحقق هذا والطلاب الذين سيلتحقون بهذه الجامعات هم الطلاب الذين حصلوا على الثانوية العامة بمجاميع منخفضة؟ حيث تبيّن من دراسة القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م [2] أنه لم يحدد مجموع درجات معينة يحصل عليها الطالب في الثانوية العامة كشرط للالتحاق بهذه الجامعات. وعلى الرغم من أن الدراسة الحالية ترى أن مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة لا يمثل معياراً كافياً وحده يتحدد في ضوئه قبول الطالب بالجامعة، إلا أنه في ضوء ظروف الواقع التعليمي الحالي يعتبر مقياساً أقرب للعدالة ومعياراً للدلالة على استعداد الطالب، هذا بالإضافة إلى أن هناك دراسات [3] أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين التحصيل الدراسي والتوافق الشخصي الاجتماعي، فالفرد ذو التحصيل المرتفع يتسيد المواقف النفسية والاجتماعية وتكون طموحاته وتطلعاته واسعة.

وبالإضافة لما سبق فإن الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهي جامعة خاصة، تؤكد هذه الوجهة، حيث تشترط هذه الجامعة الالتزام بمجموع ٧٠% من مجموع درجات الثانوية العامة كحد أدنى عند القبول فيها، ويتساوى في ذلك الشرط الطالب المصري والأجنبي، ولم تتهاون تلك الجامعة في المستوى العلمي للطالب عند القبول فيها في مقابل ما يدفعه الطالب من مصاريف باهظة [4]. وإذا كان هناك من يقول بأن هذه الأمور المتعلقة بشروط القبول وشؤون الطلاب يمكن

---

(1) أحمد صيداوي، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

(2) راجع بنود القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م في ملحق رقم (١).

(3) عبد الفتاح إبراهيم تركي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣

(4) المرجع السابق، ص ١٥٤.

حسمها من خلال اللائحة الداخلية للجامعة فيمكن القول بأن الجامعة هي التي تحدد اللائحة الداخلية ولا رقابة على هذه اللائحة.

وبخصوص القول بأن وجود الجامعات الخاصة في مصر سيؤدي إلى توفير أماكن بالجامعات الحكومية للطلاب غير القادرين مادياً. هناك مؤشرات تشكك في إمكانية تحقق هذا منها أن معظم الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات الخاصة لم يحصلوا على درجات تؤهلهم للالتحاق بهذه التخصصات في الجامعات الحكومية؛ وبالتالي فوجود الجامعات الخاصة في مصر لن يزيد من الفرص المتاحة للطلاب غير القادرين مادياً للالتحاق بالجامعات الحكومية، وفي نفس الوقت لن يقلل من التكدس الطلابي بهذه الجامعات.

ومن الأغراض التي ساقها مؤيدو خصخصة التعليم الجامعي أن وجود الجامعات الخاصة في مصر سيوفر للدولة عملة صعبة كثيرة كان ينفقها الطلاب القادرين في الخارج لاستكمال دراستهم، ومن ثم تسهم هذه الجامعات في التخفيف من أعباء الدولة.

ويمكن القول بأن هناك دلائل توضح أن الجامعات الخاصة لن تخفف من أعباء الدولة المالية، من هذه الدلائل أن هذه الجامعات لكي تكون جامعات راقية – ما تريد الدولة – تقدم تعليماً جيداً لن يكفيها المصروفات التي يدفعها الطلاب، ولعل هذا قد اتضح من الإشارة السابقة لوضع الجامعات الخاصة الراقية في أمريكا، وبالتالي فمن المتوقع أن هذه الجامعات ستحتاج إلى مساعدة الدولة، بل قد تضطر الدولة إلى تحمل جزء كبير من نفقات تلك الجامعات، وذلك إن حرصت الدولة على تحقيق مستوى تعليمي جيد في الجامعات الخاصة، ومن ثم تكون هذه الجامعات زادت من الأعباء المالية للدولة ولم تخفف منها.

وهنا يمكن أن يثار تساؤل هو: إذا كان الأغنياء الذين يملكون الأموال لديهم الرغبة في تعليم أبنائهم على نفقتهم الخاصة، فلماذا لا يتقدمون بالتبرعات

للجامعات الحكومية لدعم العملية التعليمية بها، وتمكينها من استيعاب الراغبين في الالتحاق بها؟

هذا، ومن خلال العرض السابق لبعض مبررات وأغراض خصخصة التعليم الجامعي في مصر وتوضيح مدى إمكانية تحقيق هذه الأغراض من خلال الجامعات الخاصة، يمكن القول بأن وجود الجامعات الخاصة في مصر لن يحقق هذه الأغراض.

وبخصوص النتائج التي ستترتب على خصخصة التعليم الجامعي، فقد أشارت مجموعة من الكتابات إلى أن هناك آثاراً سلبية ومشكلات كثيرة ستترتب على هذا التوجه، وباستقراء الآثار والمشكلات التي تناولتها هذه الكتابات [1] على اختلاف تفاصيلها تبين أنها تدور حول ثلاثة محاور رئيسية:

أولها: وجود المشروع التجاري الربحي في الاستثمار في التعليم الجامعي الخاص.

وثانيها: إهدار تكافؤ الفرص التعليمية.

وثالثها: المخاطر المحتملة والمتوقعة على تباين رؤى النخبة الجامعية من الخريجين في قضايا العمل الوطني، وفي توجهات ومقومات الثقافة والقيم المشتركة في المنظورين المتوسط والبعيد.

وعلى ذلك يمكن القول باختصار أن التعليم الجامعي الخاص في مصر لن يكون أكثر عائداً من الناحية الاقتصادية، ولا أفضل نوعية، ولا أكثر عدالة على الصعيد الاجتماعي؛ ولذا ارتفعت أصوات عديدة محذرة من خصخصة متزايدة للتعليم الجامعي يخشى أن تطرح من المشكلات أكثر مما تحل منها.

وعلى صعيد آخر نادت بعض الكتابات [2] بضرورة البحث عن بدائل لخصخصة التعليم الجامعي يمكن من خلالها تحقيق الأغراض التي استند إليها البعض

---

(1) عبدالله بوبطانة، " أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد خاص بالمؤتمر المنعقد في صنعاء من ١٦ – ١٨ / ٢/ ١٩٨٨م ص ٢٩٨.

(2) عبد الفتاح إبراهيم تركي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

في الدعوة إلى خصخصة التعليم الجامعي دون أن يترتب على هذه البدائل مشكلات تعليمية أو مجتمعية. وكان من أبرز البدائل التي طرحت في هذا المجال تنفيذ فكرة الجامعة المنتجة في مصر؛ باعتبار أن تنفيذ هذه الفكرة سيؤدي إلى التغلب على كثير من مشكلات التعليم الجامعي وتحقيق معظم الأغراض التي سبق مناقشتها والتي يرى البعض أنها لا تتحقق إلا من خلال الجامعات الخاصة.

ولتوضيح الدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعة المنتجة في تحقيق أغراض خصخصة التعليم الجامعي، فإن الأمر يتطلب عرض تصور للعناصر المختلفة لهذه الجامعة، وبيان ما يمكن أن يسهم به كل عنصر في تحقيق تلك الأغراض، ثم استخلاص ما يمكن أن تسهم به هذه العناصر مجتمعة في تحقيق أغراض خصخصة التعليم الجامعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال العرض التالي:

مفهوم الجامعة المنتجة : Concept of productive university

في البداية تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الجامعة المنتجة لا يتناقض مع المفهوم العام للجامعة ووظائفها الأساسية، بل يعمق ويُوسع من دور الجامعة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويؤكد على ضرورة مشاركتها مؤسسات المجتمع المختلفة في تنفيذ برامجها وفي تطوير تلك البرامج.

ويشير مفهوم الجامعة المنتجة إلى قيامها ببعض الأنشطة التي تحقق من خلالها موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها؛ بشرط ألا تتناقض هذه الأنشطة مع الوظائف الأساسية للجامعة، ولا تؤثر عليها، وبحيث تتحقق من خلال تأدية الجامعة لوظائفها [1] ولعل هذا يعنى عدم دخول الجامعة المنتجة في تنافس

---

(1) خالد يوسف العمري، " آفاق وتطلعات حديثة للتعليم الجامعي : منظور تربوي"، مجلة كلية التربية بالإمارات، عدد خاص عن بحوث مؤتمر تربية الغد في المجتمع العربي: رؤى وتطلعات"، ٢٤ – ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥م، عدد مارس ١٩٩٧م، ص ١٢٨.

على الربح الاقتصادي مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى في المجتمع، وكذلك عدم مسايرتها لنموذج السوق، بل تكتفي ببعض الأنشطة التي تحقق لها أرباحاً معقولة، تسدد من خلالها معظم نفقاتها [1].

وعلى ذلك فالجامعة المنتجة ليس من مهامها الاستغراق في الأنشطة التي ترتبط بالعائد المادي بالشكل الذي يلهيها عن عملها الأساسي، ويجبرها على أن تضحي بقيمها، ومن ثم فالجامعة المنتجة لا تعني "تتجير الجامعة" Commercialization of the university وتسخيرها لخدمة المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية دون غيرها من المؤسسات المجتمعية الأخرى [2].

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مفهوم الجامعة المنتجة بأنها:-

الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة وهي التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للجامعة من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم الممول ذاتياً، والتعليم المستمر، والاستشارات والبحوث التعاقدية، والأنشطة الإنتاجية.

أسس الجامعة المنتجة :

تعتمد الجامعة المنتجة على مجموعة من الأسس يمكن تحديد أهمها في النقاط التالية :-

- الربط بين وظائف الجامعة الثلاث التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والنظر إليها على أنها كل متكامل، وأن كلاً منها يتأثر بالآخر سلباً وإيجاباً؛ فإذا قصرت الجامعة في وظيفتها البحثية – على سبيل المثال – فإن ذلك سيؤثر بدوره على أدائها لوظيفتي التعليم وخدمة المجتمع، لأن ضعف وظيفة البحث العلمي يؤدي إلى جمود محتوى التعليم وعقمه، ويقلل من فرص

(1) عبد الإله الخشاب، مجذاب بدر العناد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(2) محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره ص ٣٠٨.

خدمة المجتمع وتنميته وكل ذلك يعني ضعف المردود الاقتصادي والاجتماعي للجامعة [1].

- إعداد الطالب بصورة متكاملة عقلياً وخلقياً واجتماعياً، بحيث يكون قادراً على النقد والتحليل واستخدام الأسلوب العلمي في التفكير، وحريصاً على الإسهام في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته، ومتعاوناً مع غيره من الأفراد والجماعات، ويثق بنفسه وبقدرته على صناعة مستقبله، ويستطيع أن يطبق ما تعلمه من معلومات ومعارف فيما يواجهه من مواقف ومشكلات [2].

وجدير بالذكر أن تكوين الطالب بهذه الصورة يتطلب توافر مجموعة من السمات في مناهج الجامعة المنتجة وطرائق تدريسها، وفي الأنشطة والتقنيات التعليمية وأساليب التقويم، وسيتم عرض هذه السمات في الجزء الخاص بوظيفة التعليم في الجامعة المنتجة.

- الجمع بين الإعداد الشامل والمتخصص للطالب، فالجامعة المنتجة تهتم في السنوات الأولى من الدراسة بإعداد الطالب إعداداً شاملاً يحتوي على معارف وتطبيقات تتعلق بمجموعة التخصصات المرتبطة بالتخصص الضيق الذي سيدرس به الطالب، وذلك لأن إعداد الطالب في تخصص ضيق محدود في البداية له تأثيره السلبي على مستقبله، باعتبار أن هذا التخصص قد يختفي في المستقبل نظراً للتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة، وتغير حاجات المجتمع ومتطلباته من فترة لأخرى.

وبالتالي قد تموت مهن وتولد مهن أخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير الفرد لمهنته من وقت لآخر خاصةً في الدول المتقدمة [3].

وعلى ذلك فالإعداد الشامل للطالب يحقق مجموعة من الفوائد من أهمها تكوين خلفية عامة لديه عن التخصصات والمهن المختلفة التي يمكن أن يعمل

---

(1) المرجع السابق، ص ص ٣٠٨، ٣٠٩.

(2) خالد يوسف العمري، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

(3) عدنان السيد هاشم العقيل، "البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل"، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨١.

بها، ومساعدته على القيام بأدواره المتعددة مستقبلاً، ولذا تؤكد الجامعة المنتجة على أن يكون العام الأول بفصلية للإعداد العلمي والإنساني الشامل المتكامل، ويختار الطالب تخصصه بداية من الفرقة الثانية على الأقل.

- الارتباط الوثيق بالمجتمع من خلال تلبية احتياجاته من الخريجين بالكم والكيف المناسبين، وبحث مشكلاته وقضاياه والوصول إلى حلول لها، وبالتالي فالجامعة المنتجة تحرص على معرفة ما يحتاجه المجتمع من تخصصات ومؤهلات وتسعى لتلبيتها من خلال برامجها وأنشطتها، ولا تقتصر على المدرجات المعروفة والمعامل الثابتة وقاعات الدرس التقليدية، بل تنتقل إلى مؤسسات المجتمع وتندمج معها إيماناً منها بأن المشاركة هي في صالح العملية التعليمية والبحثية القائمة بالجامعة وفي صالح عمليات الإنتاج والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات المجتمعية [1]، كما تسمح الجامعة المنتجة باستغلال أراضيها وورشها ومعاملها وغيرها من الأماكن التي يمكن أن تستغل كمراكز إنتاج متقدم، من أجل تطوير مجالات المجتمع المختلفة مثل: تطوير الإنتاج الزراعي، وإنتاج بعض الصناعات بالتدريج، بالإضافة إلى تنظيم برامج تعليمية وتدريبية لمؤسسات المجتمع وأفراده كبرامج التعليم المستمر والتعليم المتناوب والتدريب التحويلي وغيرها.

- تنوع التخصصات والكليات تبعاً لتنوع البيئات المحلية في المجتمع الواحد، بمعنى أن تنشأ في بعض البيئات كليات تتناسب مع طبيعتها الخاصة[2]. فمثلاً يمكن إنشاء كلية للطاقة في أسوان وكلية للسياحة والفنادق في الأقصر. التنوع في مصادر التمويل؛ فالأجور التي تتقاضاها الجامعة المنتجة نظير ما تقوم به

---

(1) حلمي الوكيل، "البحث العلمي الجماعي وموقعه على خريطة البحوث في مصر"، مجلة دراسات تربوية، المجلد السابع، الجزء (٣٩)، ١٩٩٢م، ص ص ٢٣، ٢٤.

(2) محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠.

من أنشطة ومشروعات، وما تقدمه من خدمات لمؤسسات المجتمع وأفـــراده تمثـــل مصدراً للتمويل، كما أن الأجور التي يدفعها الطلاب غير المصريين الذين يـــسمح لهم بالالتحاق بالجامعة تمثل مصدراً آخر للتمويل، هذا بالإضافة إلى ما يمكـــن أن تحصل عليه الجامعة من معونات ومنح من بعض المؤسسات والأفراد. ويتشابه هذا مع ما يحدث في كثير من المؤسسات الجامعية في الدول المتقدمة، حيث تحصل بعض هذه المؤسسات مثل كليات المجتمع على ما يقرب من ٧٠ % من تمويلـــها مـــن المجتمع المحلي، وتختلف هذه النسبة من كلية لأخرى حسب ما تؤديه من خـــدمات وما تقوم به من أنشطة تتعلق بمؤسسات المجتمع المختلفة [1]. كما استطاعت بعض الجامعات الأوروبية مثل جامعة ووريك البريطانية زيادة مواردها المالية من ٣١ % عام ١٩٧٠م إلى ٦٢% عام ١٩٩٥م وتخفيض اعتمادها على التمويل الحكومي إلى ٣٨ % معطية بذلك مثلاً – كبقية الجامعات الأوروبية – على قدرة الجامعة في الاعتماد على نفسها تمويلياً [2].

- حرية الجامعة المنتجة في تسيير شئونها ووضع قوانينها ولوائحها، وقدرتها على توضيح موقفها حيال القضايا والأمور التي تهمها وتهم المجتمـــع [3] مـــع الأخذ في الاعتبار أنه لا مانع أن تكون الجامعة المنتجة تابعة لسلطة مركزية أو محلية بشرط أن تمارس حريتها وتؤدي دورها، ولعل من العوامل التي تـــساعد الجامعة على تحقيق ذلك اعتمادها على ذاتها في توفير جزء كبير من نفقاتها من خلال ما تحصل عليه من مبالغ كما سبقت الإشارة.

- إتاحة المجال لفئات مختلفة من أفراد المجتمع للالتحاق بالجامعة، حيـــث لا تقتصر الجامعة المنتجة على خريجي الثانوية العامة كمصدر وحيد لها، وإنما تقبل

---

(1) خالد يوسف العمري، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

(2) محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠.

(3) عبد العزيز عبدالله السنبل، نور الدين محمد عبد الجواد، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٣م)، ص ٤٧.

نوعيات مختلفة من الأفراد سواء من المتفرغين للدراسة أو الذين يجمعون بين العمل والدراسة من أصحاب المهن والحرف، أو الذين ترشحهم المؤسسات المختلفة لحضور برامج تعليمية أو تدريبية في الجامعة، وتستوعب الجامعة المنتجة هذه الفئات جميعاً من خلال ما تقدمه من برامج متنوعة.

- إلتحام التعليم بالعمل، بمعنى أن إعداد الطالب في الجامعة المنتجة يجمع بين اكتسابه للمعلومات والحقائق المتعلقة بتخصصه، ووضع هذه المعلومات موضع الاختبار من خلال ممارسته للعمل الحقيقي في مجال تخصصه [1].

ويمكن أن يتم هذا الإعداد عبر صيغ كثيرة، فقد تبعث الجامعة بطلابها بعد فترة من الإعداد النظري إلى مواقع الإنتاج ليمارسوا فيها العمل فترة من الزمن ثم يعودون من جديد لمتابعة الإعداد النظري وهكذا يتواتر التعليم والعمل. كما يمكن أن تحوي الجامعة ذاتها كل مقومات الإنتاج الأساسية اللازمة للمجالات المتخصصة فيها.

وجدير بالذكر أن تحقيق الجامعة المنتجة للالتحام بين التعليم والعمل يمكنها من التغلب على مشكلات كثيرة تعاني منها الجامعات الحكومية [2] :

- ففي ظل هذا الالتحام تختفي مشكلة الإعداد لتخصصات لم يعد سوق العمل في حاجة إليها.
- وكذلك تنتهي مشكلة الحاجة المفاجئة لتخصصات لا تعد لها الجامعة بفضل انتهاء القطيعة بين الجامعة ومجالات العمل الإنتاج.
- كما تتمكن الجامعة أيضاً بفضل هذا الارتباط من التغلب على مشكلة تخلف محتوى الإعداد عن مسايرة متطلبات سوق العمل.
- وفي إطار هذا التلاحم تنصب البحوث العلمية الجامعية مختلف مستوياتها على مشكلات حقيقية يسهم حلها بنصيب في عملية التنمية.

---

(1) المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(2) خالد العمري، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

هذا بالإضافة إلى التغلب على مشكلات أخرى مثل: زيادة الكم وزيادة الإنفاق، ونقص هيئة التدريس[1]. كما أن ارتباط التعليم بمؤسسات العمل والإنتاج يحقق للجامعة ربحاً يدعم مصادرها المالية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الربح لا يكون هدفاً في ذاته ولا تحكمه عوامل تحقيقه في المؤسسات الإنتاجية العادية بالطبع.

- الاهتمام بالتعلم الذاتي ودعم الاتجاهات الإيجابية نحوه وإكساب الطلاب القدرة على ذلك من خلال الممارسة الفعلية، وذلك لأن التغير السريع في مجالات العلم والتكنولوجيا أدى إلى ضرورة تجديد خريجي الجامعات لمعلوماتهم وخبراتهم ليتمكنوا من مسايرة التطور في تخصصاتهم. وعلى الرغم من ظهور صيغ تعليمية جديدة تهدف إلى مساعدة الفرد على تجديد معلوماته وخبراته مثل التعليم المستمر والتعليم بالمراسلة وغيرها، وعلى الرغم من اهتمام الجامعة المنتجة ببعض هذه الصيغ كما سيتضح بعد؛ إلا أنه يعاب عليها ما تفرضه على المتعلمين من ضرورة متابعة برامج أعدت سلفاً، ومن ضرورة الالتزام بأوقات محددة لمتابعة الأنشطة التعليمية، كما أنها لا تأخذ في اعتبارها الفروق الفردية بين الإفراد [2] ولذلك فمن المهم تعويد الطالب على أن يعتمد على نفسه في زيادة معرفته وخبرته.

- مراعاة قدرات الطالب ورغبته واهتمامه عند اختيار الطلاب المقبولين بالجامعة، بمعنى ألا يقتصر شروط قبول الطلاب على مجموع درجاتهم في الثانوية العامة فقط، بل يتعين أن تشمل جوانب أخرى مثل قدرة الطالب

---

(1) عبد اللطيف محمود محمد، "الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم: دراسة مستقبلية"، المجلة التربوية، جامعة الكويت، المجلد الرابع عشر، العدد ٥٣، خريف ١٩٩٩م، ص ٢١١.

(2) محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٤.

ورغبته في الالتحاق بكلية معينة أو في دراسة تخصص معين، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تطبيق اختبارات ومقاييس علمية مقننة يتم إعدادها من قبل أساتذة متخصصين، وسيتم توضيح هذه النقطة بشيء من التفصيل في الجزئية الخاصة بشروط القبول بالجامعة المنتجة.

هذا، وفي ضوء العرض السابق لمفهوم الجامعة المنتجة وأسسها يتحدد مضمون عناصرها الأخرى والمتمثلة في وظائفها وتخصصاتها وشروط القبول بها، ويمكن توضيح مضمون كل من هذه العناصر على النحو التالي:-

وظائف الجامعة المنتجة :

في البداية تجدر الإشارة إلى أن وظائف الجامعة المنتجة الثلاث مرتبطة ومتداخلة، ويكمل كل منها الآخر، كما سبقت الإشارة فالتعليم المستمر – على سبيل المثال – نوع من أنواع التعليم وفي نفس الوقت مجال من مجالات الخدمة العامة التي يمكن أن تؤديها الجامعة لأفراد المجتمع، وكذلك البحث العلمي التطبيقي الذي يسهم في حل مشكلات المجتمع هو في الوقت نفسه خدمة أو نشاط موجة لتنمية المجتمع وتطويره، وعلى ذلك فالدراسة الحالية تؤكد على أن عرض هذه الوظائف منفصلة هو بغرض الدراسة والتوضيح فقط، أما في الواقع فمن الصعوبة تحقيق إحداها بالصورة المرجوة بعيداً عن الوظائف الأخرى.

وظيفة التعليم :

تهدف هذه الوظيفة إلى إعداد الطلاب بالمواصفات الكمية والكيفية المناسبة للمجتمع، فمن الناحية الكمية تسعى الجامعة المنتجة إلى تلبية احتياجات المجتمع من التخصصات والمؤهلات المطلوبة بما يسهم في عملية التنمية، ومن الناحية الكيفية تسعى إلى تكوين الطلاب عقلياً وعملياً واجتماعياً بما يساعدهم على أداء أدوارهم المتوقعة بنجاح.

ومن أبرز الصفات التي تحرص الجامعة المنتجة على تكوينها لدى طلابها الاتجاهات الإيجابية نحو التعلم الذاتي والقدرة على ممارسته، والقدرة على النقد والتحليل والتخيل والاستنتاج ومواجهة التغير، والقدرة على ترجمة المعارف النظرية إلى ممارسات تطبيقية، واستخدام الأسلوب العلمي في مواجهة المشكلات[1].

ولا تقتصر الجامعة المنتجة على تعليم خريجي الثانوية العامة فقط، بل تقدم أنواع أخرى من التعليم لفئات مختلفة من أفراد المجتمع، مثل التعليم المتناوب والذي يتردد فيه المتعلم بين الدراسة فترة والانقطاع للعمل ثم الدراسة مرة أخرى، وكذلك الدراسات المسائية التي تتيح المجال لبعض أفراد المجتمع للتعليم واكتساب المعرفة لقاء أجور مناسبة تمثل إيراداً مالياً للجامعة، كما أنه من خلال تطبيق نظام الساعات المعتمدة يمكن أن تسمح الجامعة للأفراد بدراسة بعض المقررات نظير أجور معينة لغرض التأهيل أو التثقيف أو إشباع الرغبات الشخصية [2].

ولكي تتحقق وظيفة التعليم في الجامعة المنتجة بالصورة المرجوة فإن هناك أموراً يتعيّن مراعاتها من أبرزها:-

- احتواء المقررات الدراسية على الحديث من المعلومات في المجالات المختلفة.
- التكامل في المقررات الدراسية بين النظري والعملي.
- صياغة المحتوى الدراسي بأسلوب يشجع الطالب على البحث ليجيب عن بعض الأسئلة المثارة في هذا المحتوى وعدم تقديمه بالطريقة التقليدية التي تقدم للطالب كل شيء، ويستلزم الأمر بالطبع اختصار المحتوى الدراسي لمساعدة الطالب على المزيد من البحث [3].

---

(1) المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(2) المرجع السابق، ص ص ٣٢٢ ، ٣٢٣.

(3) محمد سيف الدين فهمي، سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربية: الواقع وسبل التطوير (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٣م)، ص ١٨٧.

- الابتعاد عن الأنماط التقليدية في التعليم كالحفظ والتلقين والتركيز على طرق التدريس التي تنمي التفكير والتحليل والنقد مثل طريقة حل المشكلات والمناقشة والحوار والتعلم الذاتي.
- توفير فرص التدريب العملي والميداني الجيد للطالب؛ وقد يتطلب هذا التعاون بين الجامعة وقطاعات العمل والإنتاج المختلفة في تصميم برامج التدريب التي تدعم خلفية الطالب العملية وتجعله أكثر كفاءة واستعداداً للعمل الذي سيشغله.
- استخدام تكنولوجيا التعليم وبخاصة الكمبيوتر والمعامل بأنواعها المختلفة مع التركيز على استخدام البرامج التعليمية من خلال الكمبيوتر، وطرق جمع المعلومات من خلال الإنترنت وغيرها من الوسائل التي لا يمكن الاستغناء عنها الآن وفي المستقبل [1].
- استخدام أساليب تقويم تهتم إلى جانب قياس المعارف لدى الطالب بالتعرف على ما لدية من قدرات عقلية مثل التحليل والنقد والاستنتاج، وتحديد مدى قدرته على التطبيق العملي لما تعلمه [2]. ومن الأساليب التي يمكن استخدامها: التقويم بعرض المشكلات وطرائق حلها والتقويم من خلال التجارب المعملية والتدريبات الميدانية بمواقع الإنتاج.

وظيفة البحث العلمي :

يعتبر البحث العلمي أحد العوامل المهمة التي تسهم في ربط الجامعة المنتجة بالمجتمع، فمن خلاله تسعى الجامعة لحل مشكلات المجتمع وتعمل على تنميته وتطويره والبحث العلمي في الجامعة المنتجة ينقسم إلى نوعين رئيسيين هما: البحث

---

(1) أحمد صيداوي، "التخصصات اللازمة للتعليم العالي العربي في مطلع القرن القادم"، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩.

(2) المرجع السابق، ص ص ٢٧٠، ٢٧١.

الأساسي والبحث التطبيقي، ولكل منهما أهميته وضرورته للجامعة المنتجة، كما أن كلاً منهما مرتبط بالآخر، فالبحث الأساسي يهدف إلى تطوير المعرفة النظرية من خلال الكشف عن الحقائق والنظريات التي تعمق التخصص، والبحث التطبيقي يستفيد من هذه المعرفة في عملية التطبيق.

كما أن البحث التطبيقي يعتمد اعتماداً كبيراً على البحث الأساسي، لأنه لا يمكن إجراء بحث تطبيقي إلا إذا أجريت بعض البحوث الأساسية لتكون قاعدة لهذا البحث [1].

وعلى الرغم من أهمية كل من البحث الأساسي والتطبيقي، إلا أن الجامعة المنتجة تركز على البحوث التطبيقية؛ وذلك لارتباطها المباشر بمشكلات المجتمع وقضاياه وإسهامها في تنمية المجتمع وتطوير مجالاته.

وتتنوع البحوث العلمية في الجامعة المنتجة تبعاً لعدد القائمين بها، فهناك البحوث الفردية التي يقوم بها فرد واحد، والبحوث الجماعية التي يشترك فيها مجموعة من الأفراد.

وعلى الرغم من أهمية كل منهما؛ إلا أنها تعطي الأهمية الأكبر للبحوث الجماعية لأن بعض القضايا والمشكلات المجتمعية التي يتناولها البحث الجماعي تحتاج إلى أكثر من فرد لمعالجتها بدقة.

كما أن البحث الجماعي عادة ما ينصب على مشكلة من المشكلات الكبرى أو قضية ذات طابع قومي تهم قطاع كبير من المجتمع.

هذا بالإضافة إلى أن البحث الفردي غالباً ما يهتم بموضوعات يختارها الباحث وفقاً لرغبته واتجاهاته أو وفقاً لطبيعة المجال الذي يبحث فيه، وليس بالضرورة أن تمثل هذه الموضوعات قضايا أو مشكلات حقيقية مهمة وبالتالي فهذا النوع من

---

(1) عبد الفتاح خليفات، " معايير القبول في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة" ، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠م، ص ٣١٩.

البحوث يقل فيه الابتكار والتجديد لأنه غالباً ما يعتمد على تقليد الآخرين، ومن ثم يؤدي لنتائج ليس فيها جديد [1].

وحتى يحقق البحث العلمي الدور المتوقع منه في خدمة المجتمع باعتباره إحدى الوظائف المهمة للجامعة المنتجة، فإن ذلك يتطلب مراعاة مجموعة من الأمور من أهمها:

- إلتزام الباحثين على مستوى الماجستير والدكتوراه أو المستويات الأعلى بالمعايير العلمية في إجراء بحوثهم حتى تكون النتائج التي يصلون إليها صادقة ومنطقية وتستفيد منها الجهات المعنية.
- التركيز في البحوث التطبيقية على المشكلات الحقيقية التي يسهم حلها بنصيب في عملية التنمية، ويتطلب ذلك عمل دراسات في كل قطاعات الإنتاج والخدمات لتحديد المشكلات البحثية الملحة، ومن ثم ترتيبها حسب أهميتها لتشكيل خريطة بحثية في كل تخصص على حدة لتوجيه الباحثين في عملهم الحالي والمستقبلي [2].
- توجيه أبحاث طلبة الدراسات العليا لحل المشكلات الميدانية في مختلف المجالات كالتعليم والصناعة والزراعة، وفتح القنوات بين الطلبة وواقع المجتمع.
- تشجيع البحوث المشتركة على مستوى إقليمي وعالمي وخاصة في مجال البحوث الأساسية للاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة في الدول المتقدمة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال البعثات واجازات التفرع العلمي.

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) عبد الفتاح أحمد حجاج، نظرة في فلسفة وسبل تطوير التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، أكتوبر ١٩٨٨م، ص٢١

- تشجيع البحوث ذات الصبغة المتداخلة بين التخصصات والتي تتضافر فيها جهود الباحثين من اكثر من تخصص لحل مشكلات متعددة الجوانب بأسلوب عمل فريق واحد [1].
- اشتراك الجامعة المنتجة بنظم المعلومات العالمية في التخصصات المختلفة لتيسير عملية البحث وتسهيل عملية استدعاء المعلومات اللازمة للبحوث، واشتراكها أيضاً في الجمعيات العلمية العالمية لما في ذلك من فوائد متعددة من أبرزها الحصول على العديد من الدوريات والمراجع بنسب تخفيض عالية.
- تحقيق التوازن بين مسئوليات أعضاء هيئة التدريس بحيث يتاح لهم وقت كاف لممارسة البحث العلمي
- التركيز في توصيات البحوث ومقترحات على الجوانب الإجرائية بدلاً من المقترحات العامة التي تعد قليلة الفائدة.
- توافر العدد الكافي من الباحثين في كل تخصص والعمل على سد النقص في التخصصات المطلوبة.
- إيجاد قنوات رسمية للاستفادة من نتائج البحوث التي تجريها الجامعة لخدمة قطاعات العمل والخدمات خارجها [2].

---

(1) انظر على سبيل المثال:-

- محمد حلمي مراد، "حوار حول التعليم الجامعي"، دراسات تربوية، المجلد الخامس، الجزء ٢٣، ١٩٩٠م، ص ٢٦.
- جمال الدين محمد موسى، من الحرم الجامعي (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م)، ص ٤٢.
- عبد الفتاح خليفات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٠.
- إسماعيل محمد دياب، "القبول في الجامعات: دراسة مقارنة بين الواقع ورغبات الطلاب"، الكتاب السنوي للتربية وعلم النفس، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٠م، المجلد ١٦، ص ٤٣٣.

(2) محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠.

وظيفة الخدمة العامة :

تمثل الخدمة العامة الوظيفة الثالثة للجامعة المنتجة، ويستخدم الباحث تعبير الخدمة العامة محل تعبير "خدمة المجتمع" اتفاقاً مع الآراء [1] التي تعتبر "الخدمة العامة" أكثر تحديداً من " خدمة المجتمع" للدلالة على الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة، وذلك لإختلاط مفهوم خدمة المجتمع مع وظيفة التعليم، فالتعليم يمكن النظر إليه من منظور عام على أنه خدمة، وكذا الوظيفة الثانية وهي وظيفة البحث العلمي، أما مفهوم " الخدمة العامة" فيشير إلى جوانب أكثر تحديداً.

وتعني الخدمة العامة كل ما تقوم به الجامعة المنتجة من أنشطة وخدمات تتوجه بها أصلاً إلى غير منسوبيها – من طلاب وأعضاء هيئة التدريس – من أفراد المجتمع وجماعاته وتنظيماته ومؤسساته [2].

وتأتي أهمية الخدمة العامة كوظيفة من وظائف الجامعة المنتجة من كونها أداة لتطبيق المعرفة في ميادين متعددة، وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تقدم المجتمع ونموه.

وذلك من خلال ما تشتمل عليه هذه الوظيفة من برامج متنوعة تؤدي إلى استمرارية تعليم أفراد المجتمع وتحسين أدائهم لأعمالهم، وتعريفهم بالجديد في تخصصاتهم ومهنهم، كما أن هناك بعض الفوائد الأخرى التي يمكن أن تتحقق من أهمها:-

- أن الخدمة العامة وسيلة تمكن الطلاب والأساتذة من المشاركة في نهضة مجتمعهم وتحقيق ذاتهم وتعزيز انتمائهم لوطنهم.

---

(1) عبد العزيز عبدالله السنبل، نور الدين محمد عبد الجواد، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٣م)، ص ٤٧.

(2) المرجع السابق، ص ٢٠٥.

- أن الخدمة العامة تتيح الفرصة للأساتذة ليعايشوا مشكلات مجتمعهم ويوائموا بين النظرية والتطبيق ويعدلوا مناهجهم وأساليب تعليمهم ويوجهوا أبحاثهم بما يتناسب مع حاجات المجتمع [1].

- أن الخدمة العامة وسيلة لاستغلال كل الموارد البشرية والمادية المتاحة بالجامعة للعمل على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

- أن الخدمة العامة مصدر مهم من مصادر الربح المادي للجامعة المنتجة من خلال ما تقدمه من برامج وأنشطة لأفراد المجتمع ومؤسساته.

وتتعدد مجالات الخدمة العامة في الجامعة المنتجة بتعدد حاجات ومشكلات المجتمع الذي توجد به، كما تتعدد هذه المجالات بتعدد الجماعات التي توجه إليها البرامج أو الخدمات، أي أن هذه المجالات متجددة تستجيب للتغيرات التي يعيشها المجتمع ويمكن تحديد أبرز مجالات الخدمة العامة بالجامعة المنتجة فيما يلي:-

- التعليم المستمر.
- الاستشارات.
- النشاطات الإنتاجية.
- البرامج التدريبية.
- التوعية الاجتماعية.

وتحت كل مجال من المجالات السابقة يمكن أن تقوم الجامعة المنتجة بالعديد من الجهود والأنشطة، فعلى سبيل المثال :

في مجال التعليم المستمر يمكن أن تقدم الجامعة برامج لتعليم الكبار ودراسات مسائية نظامية وبرامج مهنية متخصصة للعاملين في الميدان ممن حصلوا على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل في تخصصاتهم.

---

(1) خالد العمري، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

وفي مجال الاستشارات يمكن لكلية التربية أن تشارك في الدراسات الخاصة بتطوير النظام التعليمي على مستوى الدولة، وتسهم في تقديم الاستشارة وتصميم البرامج المناسبة لعمليات التطوير اللازمة لهذا النظام، وكذلك يمكن لكليات التجارة أن تقوم بدراسات جدوى للمشاريع الاقتصادية لتقديم المشورة بمدى المردود الاقتصادي لها.

وفي مجال النشاطات الإنتاجية يمكن أن تنتج الجامعة من خلال كلياتها المتنوعة بعض السلع والمنتجات بالتدريج، فعلى سبيل المثال كلية الزراعة يمكن أن تنتج بعض السلع الزراعية مثل الخضراوات والفاكهة، وكلية الفنون الجميلة يمكن أن تنتج بعض المنتجات الفنية. وكلية الهندسة يمكن أن تدخل مجال الصناعة بالتدريج مستغلة إمكاناتها البشرية المتاحة فتنتج بعض الصناعات التعليمية اللازمة للتعليم في مراحله المختلفة مثل: النماذج والمجسمات وبعض الأنواع المتقدمة من السبورات وأجهزة العرض، وكذلك الأقلام والكراسات والحاسب الآلي [1]. ثم ترتقي بعد ذلك في صناعات أخرى بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المعنية، " ويكفي للبرهنة على أهمية هذا المجال أن دولاً مثل الصين والولايات المتحدة قد استخدمت إمكانات الجامعات لانتاج صناعات متقدمة مثل الصواريخ والطائرات" [2].

وبخصوص البرامج التدريبية تتنوع البرامج التي يمكن أن تقدمها الجامعة المنتجة، فمنها البرامج التجديدية التكميلية للخريجين في مختلف المجالات، وبرامج التدريب التحويلي والتي تؤهل الفرد لمهنة أخرى غير التي يعمل بها نظراً للتغير السريع في عالم المهن، وبرامج فنية ومهنية للعمال المهرة مثل دورات السكرتارية والطباعة

---

(1) عبد اللطيف محمود محمد، "الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم: دراسة مستقبلية"، المجلة التربوية، جامعة الكويت، المجلد الرابع عشر، العدد ٥٣، خريف ١٩٩٩م، ص ٢١١.

(2) محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٤.

ومبادئ المحاسبة وغيرها من البرامج التدريبية التي تختلف وتتنوع حسب طبيعة المجتمع وحاجاته.

وبالنسبة لمجال التوعية الاجتماعية تتعدد الأنشطة التي من خلالها يمكن أن تقوم الجامعة المنتجة بتوعية أفراد المجتمع وتثقيفهم في المجالات المختلفة. ومن هذه الأنشطة الندوات والمؤتمرات والمحاضرات العامة التي يمكن من خلالها تنمية الحس الوطني والقومي للأفراد، وكذلك تنمية وعيهم بالمشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وغرس قيم استهلاكية تتناسب مع ظروف المجتمع.

وجدير بالذكر أن ما سبق عرضه من أنشطة وبرامج يمكن أن تقدمها الجامعة المنتجة يأتي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ويبقى الباب مفتوحاً لطرح أنشطة وبرامج أخرى.

ولكي تتحقق أنشطة وبرامج الخدمة العامة بالصورة المرجوة، فإن هناك بعض الأمور التي ينبغي مراعاتها من بينها :-

- فيما يتعلق بالتعليم المستمر: المتابعة المستمرة للخريجين والاحتفاظ بمعلومات كاملة عنهم وعن احتياجاتهم، والقيام بدراسات تطبيقية لخريجي الجامعة في مواقع العمل المختلفة في كافة التخصصات، لتحديد إيجابياتهم وسلبياتهم ومشكلاتهم التي تعود إلى نمط دراستهم وتعليمهم في الجامعة، ثم تقوم الجامعة بتحديد الإجراءات التي تكفل تدعيم الإيجابيات وعلاج السلبيات والصعوبات [1].

- وبخصوص الاستشارات: إنشاء مكاتب استشارية في الكليات المختلفة في كل فروع التخصص الدقيق مثل: المكتب الاستشاري الزراعي، المكتب الاستشاري الهندسي، المكتب الاستشاري البيطري، المكتب الاستشاري للحاسبات، المكتب الاستشاري التربوي؛ بحيث تستقبل هذه المكاتب طلبات

(1) المرجع السابق، ص ٣٢٢.

المشورة والدراسات من خارج الجامعة، وتقوم بتسويق خدمات الجامعة أسوة بما يتم في العديد من بلدان العالم.

- وبالنسبة للنشاطات الإنتاجية: التركيز على النشاطات التي تزيد من معرفة الطلاب بخواص ومتطلبات العمل الميداني خصوصاً في بعض الكليات التطبيقية كالزراعة والطب البيطري، وضرورة امتلاك الكليات التي تشارك في هذا المجال للمتطلبات المناسبة لتنفيذ هذه النشاطات، فمثلا يجب أن تمتلك كلية الزراعة بعض الحقول الزراعية، للإنتاج النباتي والحيواني، ويجب أن يتوفر لكلية الهندسة والفنون الجميلة الورش والمشاغل الإنتاجية والمختبرات المناسبة، والاهتمام بالمنتجات التي يمكن للجامعات المصرية أن تبدع فيها مستغلة معطيات البحوث الحديثة التي تجريها الجامعة متعاونة مع قطاعات الإنتاجية المماثلة في الدولة.

- وفيما يختص بالبرامج التدريبية: تحديد الاحتياجات المتعلقة بالتدريب قبل وأثناء الخدمة في جميع قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي وكذلك قطاعات الخدمات والتخطيط لمقابلتها والوفاء بها، وتوفير المعلومات المتعلقة بالمهن المطلوبة في الوقت الحالي وفي المستقبل ومتطلبات كل مهنة، وعلاقة ذلك ببرامج التدريب داخل كل كلية من كليات الجامعة [1].

وبخصوص التوعية الاجتماعية: التركيز على القضايا والمشكلات التي تهم الأفراد والمجتمع، ومعالجة هذه القضايا بأسلوب المناقشة والحوار والإقناع، وضرورة أن يناقشها أهل الفكر والاختصاص وذوي الخبرة.

وبالإضافة لما سبق توجد بعض الأمور الأخرى التي تسهم في نجاح هذه الوظيفة منها: –

---

(1) المرجع السابق، ص ص ٣٢٢ ، ٣٢٣.

- مراعاة الشروط المناسبة في كل الأنشطة والبرامج التي تقدم لأفراد المجتمع سواء في المحتوى أو في أساليب التعليم والتقويم، أو في الوسائل المستخدمة، وكذلك الالتزام بالمعايير العلمية والأمانة في ما يقدم من استشارات وبرامج توعية، وذلك حتى تثق مؤسسات المجتمع فيما تقدمه الجامعة من خدمات، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على علاقة الجامعة بالمجتمع، ويزيد من الإيرادات المالية لها.

- تطوير الوحدات ذات الطابع الخاص الموجودة حالياً بالجامعات، والتعرف على مشكلاتها ومواجهتها، باعتبار أن هذه الوحدات تعتبر مراكز مهمة يمكن أن تقدم الجامعة المنتجة من خلالها أنشطة متنوعة تخدم وتطور البيئة.

- تشجيع تنظيمات المجتمع ومؤسساته على عرض مشكلاتها على الجامعات.

- وضع آلية مناسبة للجامعة تمكنها من الاهتمام بتسويق نتاجها العلمي إلى مؤسسات المجتمع المختلفة لتسهيل بيع تلك النتاجات.

- إصدار تشريع يشجع الجامعة على الاستفادة من الإيرادات التي تحققها لدعم ميزانيتها وتطوير جوانبها، وينظم توزيع هذه الإيرادات بما يحقق الدافعية والرضا لدى العاملين بالجامعة.

- ضرورة أن يكون عضو هيئة الدريس راغباً في الاتصال بالمؤسسات الإنتاجية، وفي تكوين علاقات مهنية وشخصية معهم وقادراً على ذلك [1].

---

(1) محمد سيف الدين فهمي، سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربية: الواقع وسبل التطوير (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٣م)، ص ١٨٧.

تخصصات الجامعة المنتجة :

ليس المقصود من عرض هذه الجزئية من الدراسة تحديد تخصصات الجامعة المنتجة بكل ما تعنيه كلمة تحديد، وذلك لأن عملية تحديد تخصصات بعينها تقتصر عليها الجامعة المنتجة والحكم على مواءمتها ولزومها أمر يتعذر القيام به من قبل باحث بمفرده، نظراً لمجموعة من العوامل من أبرزها تعرض مختلف فروع لمعرفة وتخصصاتها للتغيير المستمر ، والتقدم المعرفي والتكنولوجي السريع في مختلف الميادين، وتغير حاجات المجتمع والأفراد.

لذا سنقتصر على عرض النقاط التي تفيد في هذا المجال وهي المعايير التي في ضوئها تحدد الجامعة المنتجة تخصصاتها، وبعض المجالات المهمة التي يمكن أن يختار منها بعض تخصصات الجامعة، وكذلك بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها في التنسيق بين هذه التخصصات حتى تتحقق الفائدة المرجوة من تعليمها.

ومن أهم المعايير التي يمكن في ضوئها تحديد تخصصات الجامعة المنتجة ما يلي:-

- تلبية التخصص لحاجات المتعلمين العقلية والمهارية والثقافية.
- إسهام التخصص في تلبية احتياجات المجتمع المحلي والإقليمي المادية والبشرية.
- إسهام التخصص في توفير متطلبات التنمية الراهنة والمستقبلية.
- ارتباط التخصص بالاتجاهات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
- توافر التسهيلات التي تؤمن الاستفادة من التخصص واستمرار يته [1].

ولا ينبغي أن يفهم من عرض هذه المعايير أنه لابد من توافرها كلها في أي تخصص تشمله الجامعة المنتجة، بل يكفي توافر بعض هذه المعايير فقط، لأنه قد تكون هناك تخصصات يتوافر فيها معيار واحد ولكن لها أهميتها ودورها في تحقيق أسس الجامعة المنتجة وأهدافها.

---

(1) أحمد صيداوي، "التخصصات اللازمة للتعليم العالي العربي في مطلع القرن القادم"، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩.

وجدير بالذكر أن كثيراً من التخصصات الحالية في الجامعات الحكومية تتوافر فيها بعض المعايير السابقة خاصة في الكليات العملية مثل كليات الهندسة والزراعة وبالتالي فهذه التخصصات تدخل ضمن تخصصات الجامعة المنتجة ويمكن إدخال بعض التعديلات عليها من حيث محتواها وطرق تنفيذها.

وعلى الجانب الآخر هناك تخصصات في الجامعات الحكومية يمكن – في ضوء المعايير السابقة – دمجها مع غيرها، أو تقليل حجمها بحسب الحاجة إليها أو إلغائها، كما أنه في ضوء المعايير نفسها يمكن استحداث تخصصات أخرى للجامعة المنتجة.

وبناء على ما سبق يمكن الإشارة إلى بعض المجالات أو التخصصات التي ينبغي أن تشملها الجامعة المنتجة، وان كانت بعض هذه التخصصات موجودة في الجامعات الحكومية – كما سبقت الإشارة – فيمكن للجامعة المنتجة أن تحسنها وتطورها، ومن أبرز هذه التخصصات:–

- التخصصات المتعلقة بإنتاج وتجهيز ونقل وتخزين المعلومات وما يتصل بها من تطبيقات متعددة.
- استصلاح الأراضي الصحراوية.
- الطاقة وما يتعلق بالبترول ومشتقاته.
- تسويق المنتجات الزراعية والغذائية.
- قوانين الأعمال.
- إدارة المؤسسات والفنادق.
- الهندسة الورائية وما يتصل بها من تطبيقات في مجال العناية الصحية والطب والزراعة.
- فلسفة وتاريخ العلوم.
- الثقافة العامة.

- الدراسات المستقبلية عامة، والدراسات المستقبلية التربوية خاصة [1] .
- التنمية القومية وتخطيط المشروعات.
- الكيمياء الصناعية.
- تكنولوجيا الحاسب الآلي.
- علوم الفضاء والأقمار الصناعية.
- زراعة الأنسجة.
- علوم البيئة.
- هندسة الزلازل.

وتطبق كل كلية ما يناسبها من هذه التخصصات، ويمكن أن تكون بعض التخصصات السابقة الطلاب البكارليوس وبعضها الآخر لطلاب الدراسات العليا.

أما بخصوص كيفية التنسيق بين تخصصات الجامعة المنتجة وتحقيق أقصى فائدة من هذه التخصصات، فيتطلب ذلك مراعاة مجموعة من الاعتبارات من أهمها:-

- تكييف بعض التخصصات لخدمة بعضها الآخر، بمعنى تحقيق الالتحام العضوي بينها، فعلى سبيل المثال الرياضيات تخدم معظم التخصصات، والكيمياء تخدم الآثار وهكذا.
- المزاوجة بين التخصص والثقافة العامة.
- اختيار المكان المناسب لتنفيذ بعض التخصصات، فتخصص مثل استصلاح الأراضي يفضل أن يكون في مرسى مطروح، وتخصص مثل الطاقة والبترول يكون في السويس والبحر الأحمر.
- ربط أقسام الجامعة وتخصصاتها بالأقسام المناظرة بالجامعات العالمية لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم.

---

(1) المرجع السابق، ص ص ٢٧٠، ٢٧١.

- التنسيق بين الجامعات المنتجة في مصر بمعنى أنه يراعي عند التنفيذ أن تتميز كل جامعة ببعض التخصصات عن غيرها مع وجود التخصصات المشتركة خاصة في الدراسات العليا بحيث تبرز كل جامعة في عدد من التخصصات التي تقود درجات الماجستير و الدكتوراه.
- عدم تكرار التخصصات داخل الجامعة الواحدة.
- تحقيق التكامل بين بعض التخصصات سواء أكان ذلك في صورة برامج مشتركة بين أكثر من قسم علمي، أو في صورة أقسام علمية مستحدثة مثل علوم البيئة، وعلوم الفضاء.

شروط قبول الطلاب بالجامعة المنتجة:

حظيت قضية القبول بالجامعات باهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين لما لها من أهمية كبيرة في تحديد مدخلات التعليم الجامعي وما يترتب عليها من مخرجات. وتعددت نماذج القبول في جامعات العالم المختلفة، وارتبطت هذه النماذج بظروف المجتمعات السياسية والاقتصادية والتعليمية، وكان من أبرزها النموذج التقليدي، وتعتمد شروط القبول فيه على حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة والقدرة الاستيعابية للجامعة، والمقابلة الشخصية مع أعضاء القسم في الكلية المرشح لها الطالب، وهذا النموذج معمول به في فرنسا وبريطانيا [1].

والنموذج الانتقائي وتتضمن شروط القبول فيه معدل درجات الطالب في الثانوية العامة، وأقدمية تخرجه ونجاحه في اختبارات القدرات، ويطبق هذا النموذج في بعض الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية. والنموذج الموجه وتعتمد شروط القبول فيه على احتياجات الدولة من الكوادر المطلوبة، وعلى فرص التوظيف والعمل، ويؤدي تطبيق هذا النموذج إلى تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم وسوق

---

(1) عبد الفتاح خليفات، " معايير القبول في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة" ، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠م، ص ٣١٩.

العمل، ويطبق في بعض الدول الشرقية [1]. ونموذج الباب المفتوح وفيه يتم قبول الطلاب بالجامعات بناءً على رغباتهم واستعداداتهم بغض النظر عن معدلاتهم في الثانوية العامة، ويطبق في بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية.

والجامعة المنتجة ترى أنه يمكن الاستفادة من نماذج القبول المطبقة في الجامعات المختلفة – ومنها النماذج السابقة – في تطوير شروط القبول الحالية بالجامعات الحكومية، بحيث يكون ذلك في ضوء ظروف المجتمع وإمكاناته. ومن ثم فالجامعة المنتجة تعترض على اعتبار مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة هو المعيار الوحيد لقبوله بالجامعة، وتُرجع ذلك لمجموعة من العوامل منها:- أن مجموع درجات الطالب في امتحان الثانوية العامة مجرد موقف لا يمكن الحكم من خلاله على مدى صلاحية المتقدمين للالتحاق بالجامعة [2]. وأن المجموع المرتفع الذي يحصل عليه بعض الطلاب قد يكون بسبب عوامل معينة مثل الدروس الخصوصية، أو لميزات تتمتع بها بعض المدارس مثل وجود معلمين أكفاء وتجهيزات مناسبة بالمقارنة بمدارس أخرى. هذا بالإضافة إلى أن هناك دراسات كثيرة [3] أشارت إلى أن المجموع العام في الثانوية العامة وحده لم يعد معياراً ملائماً، ولابد من وجود أدوات أخرى في ضوء التقدم العلمي الحالي مثل امتحانات القبول، ومراعاة

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) عبد الفتاح أحمد حجاج، نظرة في فلسفة وسبل تطوير التعليم الجامعي"، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، أكتوبر ١٩٨٨م، ص ٢١

(3) انظر على سبيل المثال:-

- محمد حلمي مراد، "حوار حول التعليم الجامعي"، دراسات تربوية، المجلد الخامس، الجزء ٢٣، ١٩٩٠م، ص ٢٦.
- جمال الدين محمد موسى، من الحرم الجامعي (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م)، ص ٤٢.
- عبد الفتاح خليفات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٠.
- إسماعيل محمد دياب، "القبول في الجامعات: دراسة مقارنة بين الواقع ورغبات الطلاب"، الكتاب السنوي للتربية وعلم النفس، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٠م، المجلد ١٦، ص ٤٣٣.

قدرات وميول الطلاب، وارتباط القبول بالتخصصات اللازمة لعملية التنمية وغيرها.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الاقتصار على مجموع درجات الثانوية العامة في قبول الطالب بالجامعة يترتب عليه ظلم كثير من الطلاب المنخفضين تحصيلياً، والذين تتوافر لديهم مقومات الدراسة بالجامعة مثل القدرة والاستعداد الدراسي، كما أن ذلك يعد إهداراً تربوياً.

هذا، وفي ضوء ما كشفت عنه الدراسة الحالية من مشكلات ترتبط بالاقتصار على مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة في قبوله بالجامعة، وما عرضته من نماذج لقبول الطلاب في بعض الجامعات، وفي حدود ظروف المجتمع المصري وإمكاناته تقترح الدراسة مراعاة الشروط التالية في قبول الطلاب بالجامعة المنتجة:-

- حصول الطالب على مجموع درجات مناسب في الثانوية العامة – قد يختلف بطبيعة الحال من كلية لأخرى – على اعتبار أنه لا يمكن إلغاء التفوق التحصيلي أو إسقاطه من حسابات القبول بالجامعة المنتجة، لأنه – رغم كل ما يوجه إليه من نقد – سيظل هو المقياس الوحيد العادل – حتى الآن – للقبول بالجامعات المصرية [1]. كما أن نظام مكتب التنسيق الحالي يشعر الطلاب بالأمن والأمان، ويقضي في الوقت نفسه على التسلل إلى الجامعات من الأبواب الخلفية لأصحاب الحظوة والقدرة المالية.
- اجتياز الطالب لاختبار قدرات مقنن يرتبط بمواد الكلية المرشح لها وبالتخصص الذي يرغب فيه، ويصمم هذه الاختبارات من قبل لجنة من أساتذة التخصص بالجامعات الحكومية.

---

(1) محمد رجائي الطحلاوي، حوار حول الجامعة الأهلية، جريدة الجمهورية، بتاريخ ١/٣/ ١٩٩٢م، ص ٣.

- تطبيق مقياس للتأكد من رغبة الطالب وميله للدراسة في الكلية التي يريد الالتحاق بها.
- تخصص نسبة تتراوح بين (٥ % – ١٠ %) من أعداد الطلاب المقبولين بكل كلية للطلاب ذوي المستوى التحصيلي المنخفض الذين يرغبون في الالتحاق بها دون التقيد بمجموع الدرجات في الثانوية العامة، بشرط أن يثبتوا – من خلال تطبيق المقاييس والاختبارات المشار إليها سابقاً – أنهم لديهم قدرات تؤهلهم للدراسة في هذه الكلية وعندهم الرغبة والميل للالتحاق بها.

وبالنظر إلى الشروط السابقة يلاحظ أنها ربطت قبول الطالب في الجامعة المنتجة باجتيازه لاختبارات ومقاييس علمية مقننة إلى جانب المستوى التحصيلي المناسب، كما أنها أتاحت الفرصة للطلاب ذوي المستوى التحصيلي المنخفض الذين يملكون قدرات وميول واهتمامات تتناسب مع تخصصات معينة أن يلتحقوا بهذه التخصصات، وبالتالي يتحقق التواؤم بين قدرات الطلاب واهتماماتهم والتخصصات التي التحقوا بها.

هذا، ولكي تطبق شروط القبول السابقة بالصورة المثلى، وتُحقق الغرض منها، فإنه يتعين أن تقوم الجامعات بإعداد الاختبارات والمقاييس الملائمة لمتطلبات تخصصاتها، ومن خلال لجان علمية متخصصة تتسم بالموضوعية والنزاهة والدقة، بالإضافة إلى إصدار تشريع يؤكد الالتزام بهذه الشروط، بحيث يبدأ العمل به مع بداية تنفيذ الجامعة المنتجة.

وبالإضافة لشروط القبول التي سبق عرضها هناك بعض الاعتبارات التي ينبغي أن تؤخذ بعناية عند تحديد أعداد المقبولين في الجامعات بصفة عامة، وفي الجامعة المنتجة بصفة خاصة.

ومن أهمها[1]:

- احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الخريجين في التخصصات المختلفة مع التركيز على احتياجات المحافظة أو المحافظات التي تقع الجامعة في نطاقها، ويستلزم ذلك تعاوناً بين المجلس الأعلى للجامعات والوزارات المعنية بالإنتاج والخدمات والقوى العاملة والتخطيط.
- الميزانيات المادية المتاحة للجامعة.
- إمكانات الجامعة من المباني والمعامل وغيرها من التجهيزات.
- الإمكانات البشرية للجامعة وبخاصة من أعضاء هيئة التدريس، ويمكن الاسترشاد في هذا الشأن بالمعدلات المقبولة من الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس.

---

(1) انظر على سبيل المثال:

- محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٧.
- محمد حسنين عبده العجمي، "نحو تصور مقترح لمسارات إصلاح التعليم الجامعي لتهيئة الشباب لمواجهة تحديات القرن الحادي العشرين"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، " دور التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ١٩٩٦م، ص ١٩٣.

الفصل الثالث

دور الجامعة المنتجة

فى مواجهة خصخصة التعليم الجامعي

من استقراء أسس الجامعة المنتجة ووظائفها وتخصصاتها وشروط القبول بها يتبين أنه في حالة تنفيذ الجامعة المنتجة – على النحو الذي سبق عرضه – فإنها ستؤدي إلى التغلب على معظم مشكلات التعليم الجامعي الحكومي، ومن ثم تحقيق الأغراض التي دعت إلى وجود الجامعات الخاصة في مصر، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال عرض الفوائد التي ستترتب على تنفيذ الجامعة المنتجة والتي من أبرزها:

- إعداد الطلاب بالصورة التي تحقق متطلبات المجتمع من الناحية الكمية والكيفية، وتحقيق التواءم بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات عملية التنمية.
- تقديم تعليم جامعي جيد يتناسب مع قدرات الفرد ورغباته تطبق فيه الأساليب والنظم الإدارية المتقدمة وتستخدم فيه التكنولوجيا الحديثة.
- تحقيق الالتحام بين التعليم والعمل من خلال ربط محتوى الإعداد بمتطلبات سوق العمل، وتزويد خريجي الجامعة بالخبرات العملية التي تساعدهم على الالتحاق بالعمل الذي أعدوا له والوفاء بمتطلباته مباشرةً بعد التخرج دون الحاجة إلى دراسة برامج تعليمية مكملة في بني تعليمية موازية للجامعة.
- تحقيق الارتباط الوثيق بالمجتمع من خلال: توجيه الأبحاث التطبيقية لحل مشكلات المجتمع الفعلية، والقضاء على عزلة البحث العلمي عن واقع الحياة والتنمية، وتقديم العديد من الأنشطة والبرامج التي تسهم في التعليم المستمر والنمو المهني لأفراد المجتمع؛ الأمر الذي يحقق المشاركة الفعالة التي تقوم على رغبة المجتمع في الإستفادة من إنجازات الجامعة التي تجذبه بتفوقها ونجاحها.
- وجود التخصصات الحديثة المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي، والتي تؤدي إلى جذب شرائح من الطلاب المصريين والعرب القادرين مادياً وتلبية رغباتهم، وفي الوقت نفسه تسهم هذه التخصصات في عملية التنمية.

- التخفيف إلى حد كبير من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم الجامعي، وذلك لأن الجامعة المنتجة ستحصل على جزء كبير من نفقاتها من خلال ما تقدمه من أنشطة ومشروعات وبرامج لأفراد المجتمع، ومن خلال ما تنتجه من منتجات وسلع، بالإضافة إلى الأموال التي سيدفعها الطلاب غير المصريين الذين سيلتحقون بالجامعة.
- تحقيق قدر أكبر من الحرية الأكاديمية للجامعة، واتخاذها لمواقف واضحة ومحددة حيال القضايا التي تهمها وتهم المجتمع، ومن الأمور التي ستساعد الجامعة المنتجة في تحقيق هذا أنها لن تعتمد في تمويلها على الدولة إلا في جزء بسيط.
- مراعاة قدرات الطلاب ورغباتهم عند تحديد الطلاب المقبولين بالجامعة، وعدم الاقتصار على مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة فقط؛ وبذلك تتاح الفرصة للطلاب الذين لديهم القدرة والاستعداد الدراسي للإلتحاق بالكليات التي تتناسب مع قدراتهم ورغباتهم، حتى وإن كان مجموع درجاتهم في الثانوية لا يسمح بقبولهم، وعلى ذلك يتحقق غرض مهم من أغراض خصخصة التعليم الجامعي وهو إتاحة الفرصة للطلاب ذوي المجاميع المنخفضة الذين تتوافر لديهم القدرة على الدراسة في كلية معينة للإلتحاق بهذه الكلية بعد نجاحهم في الاختبارات والمقاييس التي تقيس قدراتهم وتكشف عن رغباتهم.

وبالنظر إلى النقاط السابقة والتي تمثل الفوائد التي ستترتب على تنفيذ الجامعة المنتجة، يلاحظ أن هذه الفوائد تمثل أهم الأغراض التي من أجلها نادى البعض بخصخصة التعليم الجامعي، حيث أكد هؤلاء أن هذه الأغراض لن تتحقق إلا من خلال وجود الجامعات الخاصة في مصر، إلا أن الجامعة المنتجة – إن تم تنفيذها بالصورة المرجوة – يمكنها تحقيق معظم هذه الأغراض، وعلى ذلك يمكن أن تكون الجامعة المنتجة بديلاً مناسباً لخصخصة التعليم الجامعي في مصر بشرط اتباع

مجموعة من الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الصيغة بنجاح، وسيحاول الباحث عرض بعض هذه الإجراءات في الجزء التالي.

بعض الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتنفيذ فكرة الجامعة المنتجة:

بعد أن تبين من العرض السابق الدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعة المنتجة في مواجهة خصخصة التعليم الجامعي، يصبح من الضروري التعرف على الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتنفيذ هذه الصيغة التعليمية ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:-

- توعية المسئولين عن التعليم الجامعي بمفهوم الجامعة المنتجة وأسسها ودورها في مواجهة مشكلات التعليم الجامعي وتطويره.
- إصدار تشريع يساعد في تبني صيغة الجامعة المنتجة وتطبيقها.
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة، بحيث يستطيع الطالب أن يختار ما يراه من مقررات تتناسب مع قدراته وميوله، ويتطلب تطبيق هذا النظام وجود وفرة نسبية في أعضاء هيئة التدريس.
- إعادة النظر في المباني الجامعية القائمة وتجهيزاتها، بحيث تتوافر في هذه المباني وتجهيزاتها المواصفات التي تسمح بتنفيذ الجامعة المنتجة والتي من بينها: مرونة المباني وقابليتها للتعديل والإضافة، وسعتها وشمولها لكافة المرافق والتجهيزات مثل المكتبات بأنواعها المختلفة، والمعامل والملاعب والمساكن الجامعية، وأماكن إقامة الندوات والمؤتمرات، والمزارع والورش وغيرها من الإمكانات الفيزيقية الضرورية: ومن الضروري تحقيق أقصى استفادة من الإمكانات المتاحة، وتحقيق أعلى قدر من الكفاءة في استخدام مختلف التجهيزات لتقليل الهدر بقدر الإمكان.
- تدريس مادة اللغة الإنجليزية لجميع الطلاب مع توظيفها بالشكل الذي يخدم كل طالب في تخصصه، وذلك حتى يستطيع أن يواكب الجديد في المجال الذي يهمه من خلال الاطلاع على الدوريات والمراجع بأكثر من لغة.

- إصدار تشريعات تتعلق ببعض مجالات الخدمة العامة للجامعة تستهدف توثيق العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع؛ ففي مجال التدريب يمكن أن تصدر بشأنه تشريعات تجعل منه أمراً إلزامياً للمهنيين وموظفي الدولة مرة كل خمس سنوات على الأقل، وكذلك مجال الاستشارات ينبغي أن يصدر بشأنها تشريعات تجعلها مرتبطة بالجامعات وتتم من خلالها، وفي حالة الحاجة إلى استشارات بيوت الخبرة الأجنبية فإنه يجب ألا تلجأ إليها المؤسسات الحكومية إلا من خلال الجامعة، وذلك لتكتسب الجامعة الخبرة في تلك المجالات التي لم تتوفر لديها، أما إذا توفرت الخبرة لديها فلا مجال للاستعانة بخبرة أجنبية على الإطلاق [1].

- الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس مهنياً وعلمياً وتوفير المناخ الذي يشجعهم على العطاء والعمل ، وذلك لأن عضو هيئة التدريس بالجامعة هو المحور الأساسي لنجاح رسالتها، ولا يمكن تحقيق أي تطوير في مجال التعليم الجامعي دون وجود أعضاء هيئة تدريس متميزين. وبالتالي فدور الجامعة المنتجة في بحث مشكلات المجتمع المحلي والعمل على حلها، وفي تقديم المشورة لمؤسساته وأفراده، وفي تدريب قواه البشرية وتوعيتها، وفي تشجيعه على الاستفادة من إمكانات الجامعة، مرتبط بالعنصر البشري فهو الذي يدرس المشكلات التي تواجه المجتمع وهو الذي يقدم الاستشارة، وهو الذي يدرب ويبصر أبناء المجتمع، ومن ثم فتطبيق الجامعة المنتجة مرهون بتوافر أعضاء هيئة تدريس يتمتعون بالخصائص التالية :-

---

(1) محمد حسنين عبده العجمي، "نحو تصور مقترح لمسارات إصلاح التعليم الجامعي لتهيئة الشباب لمواجهة تحديات القرن الحادي العشرين"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، " دور التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ١٩٩٦م، ص ١٩٣.عبد العزيز عبد الله السنبل، نور الدين محمد عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦.

- المهارة والمعرفة باستخدام نظم المعلومات الحديثة وتقنياتها.

- المعرفة بعلاقة تخصصاتهم بالتخصصات الأخرى القريبة أو ذات العلاقة بتخصصاتهم بما يجعلهم قادرين على المشاركة في المجالات العلمية والتقنية متداخلة التخصصات.

- الاهتمام بربط تدريسهم وبحوثهم بمشكلات المجتمع واحتياجات المؤسسات الإنتاجية، وعدم حصر اهتمامهم فيما يقومون به من تدريس وبحوث نظرية أو تطبيقية في أقسامهم أو مختبراتهم المنعزلة [1]

- الجدية والأمانة العلمية ورعاية طلابهم علمياً وثقافياً واجتماعياً.

ولكي تتحقق هذه الخصائص فإن الأمر يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات منها:-

- توفير مصادر المعلومات ونظمها المناسبة لكل تخصص، وتسهيل حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات والدورات التخصصية لإطلاعهم على كل جديد في مجال عملهم، وإتاحة الفرصة لهم للعمل كمستشارين أو خبراء في المؤسسات العامة أو الخاصة المناسبة لتخصصاتهم [2].

- تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس وبين الخبراء في مواقع العمل المختلفة في إعداد البرامج الدراسية وتطويرها لضمان الحفاظ عل مستوى متقدم لهذه البرامج، ولتجنب وجود فجوة كبيرة بين ما يدرسه الطالب في الجامعة وبين ما يواجهه ويمارسه في الحياة العملية.

- فتح قنوات علمية متعددة بين الجامعة والجامعات الأجنبية المتقدمة، يمكن من خلالها تطوير المستوى العلمي لعلمائها والوقوف على كل جديد في عالم المعرفة.

---

(1) محمد سيف الدين فهمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦.

(2) محمد حسنين عبده العجمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

- تقييم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة من خلال أدواره المتعددة كمعلم وقائد اجتماعي وباحث جيد.

- رفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس حتى يتفرغوا لمهامهم العلمية والبحثية بدلاً من ضياع جهدهم ووقتهم في البحث عن مصادر أخرى للدخل.

- تطوير الدراسات العليا ، حيث تعد مرحلة الدراسات العليا من أهم معايير الحكم على كفاءة الجامعة؛ ولذا فالدراسات العليا في الجامعة المنتجة ينبغي أن تحتل مكانتها التي تتناسب معها، ويتطلب هذا القيام ببعض الإجراءات من بينها :-

- التنسيق بين أقسام الدراسات العليا وتحقيق التكامل بينها من خلال استحداث برامج جديدة لدرجات علمية عليا يشترك في منحها أكثر من قسم داخل الجامعة الواحدة.

- إدخال مقررات دراسية متقدمة ومناهج بحثية جديدة تواكب التغيرات الحالية.

- التأكد من توافر الشروط المناسبة عند اختيار طلاب الماجستير والدكتوراه والتي منها: تمكنهم من اللغة الأجنبية، وقدراتهم البحثية المناسبة، ومهاراتهم الفكرية.

- تصميم خرائط بحثية متكاملة في الدراسات العليا تشترك في تنفيذها بعض التخصصات والأقسام دعماً للعمل العلمي الجماعي وخدمة للقضايا المجتمعية الملحة [1]، على أن يتم تطوير هذه الخرائط باستمرار وفقاً لاحتياجات ومتطلبات المجتمع.

---

(1) ضياء الدين زاهر، " الدراسات العليا العربية وتحديات الألف الثالثة"، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.

- توفير الإمكانات المطلوبة للدراسات العليا من مراجع وموارد وأجهـــزة وغيرها.

- تشجيع المبادرات والجهود الشعبية للمشاركة في تمويل الدراسات العليـــا وفتح الباب أمام المؤسسات الإنتاجية للإسهام في هذه المرحلة بما يضمن موارد ثابتة.

- تطوير الإدارة الجامعية ، فلكي تتحقق أسس الجامعة المنتجـــة ووظائفهـــا بالصورة المرجوة، فمن الضروري أن تتوافر في إدارتها مجموعة من السمات من أهمها قدرتها على توجيه الطاقات والإمكانات الفكرية والمادية المتاحة لخدمـــة المجتمع وتطويره، واستجابتها لما يحدث حولها من تغيرات، وحرصها على توفير المناخ الذي يشجع على العمل. ومن الإجراءات التي تسهم في تحقيـــق هـــذه السمات، اتباع أساليب إدارية متطورة تتيح الفرصة لمعظم العاملين بالجامعـــة للمشاركة في إدارتها، وتسيير شئونها مثل الإدارة بالنظم التي تنظـــر للجامعـــة على أنها مجموعة من النظم المترابطة والمتفاعلة التي تعمل معاً من أجل تحقيـــق مهام محددة، وضرورة التخلص مـــن الأســـاليب البيروقراطيـــة في الإدارة، والاستفادة من الأجهزة والتقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر وبرامجـــه المتنوعـــة، وتقليل المستويات الإدارية التي تعوق الاتصال الفعال وسرعة الإنجاز، واعتبار القسم الأكاديمي هو الوحدة الأساسية التي تبني عليها القرارات الإدارية.

- إعادة النظر في نمط إعداد الطلاب في المرحلة الثانوية العامة ، باعتبارهـــا تمد الجامعة المنتجة بمدخلاتها من الطلاب؛ فمن الضروري أن يسهم نمط إعداد الطالب في هذه المرحلة في تكيفه ونجاحه في الجامعة مستقبلاً، وعلى ذلك يجب التركيز في إعداد طالب المرحلة الثانوية العامة على تنمية المهـــارات العقليـــة الأعلى من التذكر، ودعم قدرته على التعلم الـــذاتي، وإجـــراء التجـــارب،

والوصول إلى المعلومة بذاته وتحت إرشاد من معلمه، وتدريبه على النقد الموضوعي، وتحمل المسئولية، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة.

خاتمة الدراسة :

تناولت الدراسة في عرضها السابق مفهوم خصخصة التعليم الجامعي وأنماطها، وأتضح من خلال العرض أن الدراسة تؤيد نمطي الخصخصة المرغوبة والمعتدلة،بينما تتحفظ على نمط الخصخصة القصوى وهو النمط الذي تركز عليه الدراسة الحالية. وبعد ذلك قامت الدراسة بمناقشة وتحليل المبررات والأغراض التي استند إليها مؤيدو خصخصة التعليم الجامعي، وتوصلت إلى أن وجود الجامعات الخاصة لن يحقق هذه الأغراض، وأن التعليم الجامعي الخاص لن يكون أكثر عائدا من الناحية الاقتصادية، ولا أفضل نوعية،ولا أكثر عدالة على الصعيد الاجتماعي، ويمكن أن يطرح من المشكلات أكثر مما يحل منها.

ثم طرحت الدراسة بديلا للجامعات الخاصة وهو الجامعة المنتجة وناقشت مفهومها وأسسها ووظائفها وتخصصاتها وشروط القبول بها ودورها في مواجهة خصخصة التعليم الجامعي، وتبيّن من خلال عرض العناصر السابقة أن الجامعة المنتجة ــ في حالة تنفيذها كما ينبغي ــ يمكن أن تتغلب على مشكلات التعليم الجامعي، ومن ثم تحقق معظم الأغراض المتوقعة من الجامعات الخاصة والتي من أبرزها: إعداد الطلاب بالكم والكيف المناسبين لمتطلبات المجتمع واحتياجاته، والتحام التعليم بالعمل، والارتباط الوثيق والمشاركة الفعالة بين الجامعة والمجتمع، والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم الجامعي، وإتاحة الفرصة للطلاب ذوي المجاميع المنخفضة الذين يثبتون صلاحيتهم للدراسة للالتحاق بالجامعة.

وعلى ذلك استخلصت الدراسة نتيجة مؤداها أن الجامعة المنتجة يمكن أن تكون بديلا مناسبا للجامعات الخاصة بشرط أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذه الصيغة التعليمية والتي من بينها: توعية المسئولين عن التعليم الجامعي، بمفهوم

الجامعة المنتجة وأسسها ودورها في مواجهة مشكلات التعليم الجامعي ، وإصدار تشريع يساعد في تنفيذها، وإعادة النظر في المباني الجامعية وتجهيزاتها، وتطبيق نظام الساعات المعتمدة، وتحقيق التعاون والمشاركة الفعالة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية بأنواعها المختلفة، والاهتمام بتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيا وعلميا وتوفير المناخ الذي يشجعهم على العمل، وتطوير الدراسات العليا والإدارة الجامعية.

وبعد:

فلعله قد أتضح من العرض السابق أن الجامعة المنتجة تعد بديلا مناسبا لخصخصة التعليم الجامعي، ومن ثم فإن الدراسة الحالية توصى بتنفيذها مع مراعاة الإجراءات والضوابط التي تضمن نجاح عملية التنفيذ.

ملحق رقم (١)

الجريدة الرسمية ــ العدد ٣١ (تابع) في ٣٠ يوليو سنة ١٩٩٢

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة

باسم الشعب ــ رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى) : يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأسمالها مملوكة لمصريين، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح ، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء.

(المادة الثانية) : تهدف الجامعة إلى الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لاعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير ، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة .

(المادة الثالثة) : يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ، ويمثلها رئيسها أمام الغير، وتتكون من أقسام أو كليات أو معائد عليا متخصصة أو وحدات بحثية.

ويبين القرار الصادر بإنشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها ، وبصفة خاصة:

- تكوين الجامعة.
- تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبثقة عنها واختصاصاتها ونظم العمل بها.

- بيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة والشروط العامة للحصول عليها.
- شروط قبول الطلاب الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وكذلك القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين.

(المادة الرابعة) : تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة المصرية، وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية.

(المادة الخامسة) : تدير الجامعة أموالها بنفسها، وتحدد مصروفاتها الدراسية، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراضها، سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها، بما يتفق ومصالح البلاد، وتعطى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل، في الحدود المقررة في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

(المادة السادسة) : يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل على النحو الذي تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة.

ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين.

(المادة السابعة) : يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصرياً.

(المادة الثامنة) : يضع مجلس الأمناء ، بعد أخذ رأي مجلس الجامعة، اللوائح الداخلية لادارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها، وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافي الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقاً لميزانيتها السنوية.

(المادة التاسعة) : يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بما يأتي:

١. تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية آو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية .

٢. تحديد قواعد اختيار العمداء ، والوكلاء ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية، ويعين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج.

وتجب موافقة وزير التعليم على تعيين أو تجديد تعيين المرشحين من غير المصريين لشغل الوظائف القيادية ووظائف هيئة التدريس.

(المادة العاشرة) : يعين وزير التعليم مستشار للجامعة يكون ممثلاً له لمدة سنتين قابلة للتجديد بع التشاور مع مجلس الأمناء ويكون عضوا بمجلس الجامعة.

(المادة الحادية عشرة) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبار من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٣هـ (الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٩٢م)

** ** ** ** **